Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 6 | Page 1 – 37 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

مشكلة مَعْيَرة الهمزة بين التحقيق والتسهيل في بواكير البحث اللغوي
محاولة للفهم بمنظور لساني تاريخي

The Problem of Standardization of Al-Hamza Between Full Pronunciation and Elision in the early stages of linguistic research
An Understanding Attempt under Historical Linguistics Framework

خالد عبد الحليم العبسي
باحث – قسم اللغة العربية – كلية اللغات
جامعة صنعاء– اليمن

Khaled Abdulhaleem Alabsi
Researcher -Department of Arabic Language
College of Languages
Sana'a University -Yemen

الملخص:

يتناول هذا البحث مشكلة مَعيَرة الهمزة بين التحقيق والتسهيل في بواكير البحث اللغوي، فيبدأ بالكشف عن صِلة مشكلة معيَرة الهمزة بالحالة التاريخية المفترضة للعربية في تلك البواكير ، وصلة تلك القضية بفرضية العربية الأدبية المشتركة، وبيان الشروط التاريخية والحضارية لنشوء اللغة المعيارية في تصورات اللسانيات الاجتماعية، ثم يعرض ما أثارته الهمزة بين علماء العربية وعلماء القراءات القرآنية من جدل واختلاف ومناظرة ونقاش وتخطئة وتأليف، وما أُخذ على اللغويين والقرّاء والأعراب الفصحاء فيها، ثم يكشف عن طبيعة مشكلة الهمزة وصلتها بالحالة التاريخية المبكرة للعربية، وأن ذلك يعود إلى أن المعيار اللغوي لم يتشكّل في لحظة واحدة، وأن قضية الهمزة كان لها وضعها الخاص في ذلك المعيار بسبب اختلاف اللهجات العربية فيها، وبعد ذلك يناقش تصوّرا آخر لمشكلة الهمزة يرتبط بالتسليم بفرضية العربية الأدبية المشتركة، وهو تصوّر يعيد مشكلة الهمزة إلى أخطاء العامة عند محاكاتهم الفصحى في مواقف الجدّ، ويبين المشكلات على هذا الرأي، ثمّ يوضح المنهجية التي اتبعها علماء العربية في نسبة الكلمة إلى التحقيق أو التسهيل، والقضايا المختلفة التي ترتّبت على تلك المنهجية، وفي الأخير يذكر الأسباب التي جعلت العربية المعيارية تختار تحقيق الهمزة على تسهيلها، ويعود ذلك إلى موجّهين: الوضع العام للهمزة بين التحقيق والتسهيل في كلام العرب، ووقوف مبدأ أمن اللبس في صف تحقيق الهمزة.

الكلمات المفتاحية: الهمزة، مَعْيَرة الهمزة، مشكلة الهمزة، مَعْيَرة العربية، تحقيق الهمزة، تسهيل الهمزة

Abstract:

This research discusses the problem of the standardization of Al-Hamza “glottal stop” between full pronunciation and elision in the early linguistic research. It reveals the connection between the problem of standardizing Al-Hamza and the assumed historical state of Arabic, and the hypothesis of common literary Arabic language, elucidating historical and cultural conditions necessary for the emergence of a standard language according to sociolinguistics. The research then presents the debate, critique and writing that Al-Hamza has provoked, as well as the criticism levelled at linguists, reciters, and eloquent Bedouin Arabs.It reveals the problem of Al-Hamza and its connection to the early historical state of Arabic, for the linguistic standard did not form instantly. The issue of Al-Hamza had a special status in that standard due to the variation among Arabic dialects. The conception of common literary Arabic hypothesis attributes the problem of Al-Hamza to the mistakes of the common people when attempting to emulate classical Arabic. Finally, the reasons why standard Arabic chose full pronunciation of Al-Hamza over elision are mentioned: the general state of Al-Hamza in the speech of Arabs, and the principle of avoiding ambiguity favoring full pronunciation.

Keywords: Al-Hamza, Standardization of Al-Hamza, Problem of Al-Hamza, Standardization of Arabic Language, Al-Hamza Full Pronunciation, Al-Hamza Elision.

المقدمة

يميّز هذا البحث أنه يتناول مشكلة الهمزة بين التحقيق والتسهيل في سياق خاصّ، وهو سياق "مَعيَرة العربية" في بواكير البحث اللغوي عند العرب، أي تشكّل "العربية المعيارية" Standard Arabic التي تمثّل المستوى الصوابي مِن بين مجمل كلام العرب، بما يحويه مصطلح "كلام العرب" من الشعر والقراءات القرآنية ولهجات القبائل وكلام الأعراب الأفراد والأمثال العربية وغير ذلك، مع ما بين تلك الأنواع من اختلاف في الصوت والصرف والتركيب والدلالة.

ومعيَرة الهمزة قضية ذات بُعد تاريخي يتّصل بالحالة التاريخية للعربية في ذلك الزمن المبكّر، وبيان ذلك أنه يشيع عند الباحثين المعاصرين تصوّر تلك الحالة بفرضية العربية الأدبية المشتركة، بمعنى أن المستوى المعياري للعربية كان قضية منجَزة متحقّقة على المستوى الاستعمالي في مستوى أدبي مشترك بين العرب، غير أن تلك الفرضية لها مشكلات عدّة، وأهمها أنها لا تتواءم مع الشروط التاريخية والحضارية لنشوء اللغة المعيارية المذكورة في اللسانيات، وأنها فرضية بُنيت على نسبة مكانة خاصة للهجة قريش بين اللهجات العربية، وهي مكانة لا تتفق مع ما هو موجود في كتب علماء العربية زمن السماع ومع واقع صنيع اللغويين الأوائل.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أنه يقف بتوسّع على قضية أثارت كثيرا مِن الجدل بين علماء العربية القُدُم، ويضعها في سياقها التاريخي المناسب؛ إذ كانت مشكلة الهمزة بين التحقيق والتسهيل قضية ذات تعقيد في سياق مَعيرة العربية في بواكير البحث اللغوي عند العرب، ويعود ذلك إلى أنّها مما كثر فيها اختلاف اللهجات العربية، وقد كانت كثرة اختلاف اللهجات عثرة في طريق معيرتها والصواب فيها.

أهداف البحث:

1- الكشف عن مشكلة مَعيَرة الهمزة وصلتها بتصوّر الحالة التاريخية للعربية في الزمن المبكّر.
2- الوقوف على مشكلة الهمزة بين التحقيق والتسهيل وما أثارته من الجدل والاختلاف بين العلماء.
3- الكشف عن طبيعة مشكلة الهمزة وصلتها بالحالة التاريخية المبكرة للعربية.
4- بيان سبب مشكلة الهمزة ومناقشة رأي آخر في المشكلة يتّصل بفرضية العربية الأدبية المشتركة.
5- بيان منهجية علماء العربية في نسبة الكلمة إلى التحقيق أو التسهيل، وبيان قضاياها.
6- بيان سبب اختيار العربية المعيارية لتحقيق الهمزة.

منهج البحث:

يتناول هذا البحث الهمزة من زوايا مختلفة، فمن زاوية وضعها اللغوي يتبع هذا البحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل، ومن زاوية أخرى تأسيسية في البحث، وهي صلة الهمزة بمَعيَرة العربية والحالة التاريخية للعربية في بواكير البحث اللغوي، يستفيد البحث مما كُتب في اللسانيات الاجتماعية واللسانيات العامة عن

الشروط التاريخية والشروط الحضارية لنشوء اللغة المعيارية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على محاور، أولها بيان مشكلة الهمزة وصلتها بالحالة التاريخية المبكرة للعربية، ثانيها يُثبت مشكلة الهمزة وما أثارته من خلاف بين علماء العربية وعلماء الإقراء، وثالثها طبيعة مشكلة الهمزة وصلتها بالحالة التاريخية المبكرة للعربية، ورابعها مناقشة تصوّر آخر لمشكلة الهمزة عند مَن يسلّم بفرضية العربية الأدبية المشتركة، وخامسها بيان المنهجية التي اتبعها علماء العربية في معرفة أصل الكلمة ونسبتها إلى التحقيق أو التسهيل، وبيان القضايا المترتبة على تلك المنهجية، وسادسها سبب اختيار أصحاب العربية للتحقيق على التسهيل في الهمز.

الدراسات السابقة:

نالت الهمزة حظا غير قليل في الدراسات المعاصرة، وسنذكر من ذلك دراسة الهمزة في سياقات مختلفة يفيد منها هذا البحث، وهي سياقات غير منفصلة يفيد كل منها من الآخر، وذلك على النحو الآتي:

دُرست الهمزة في سياق دراسة اللهجات العربية، ومن ذلك:

1- إبراهيم أنيس في كتابه "**في اللهجات العربية**"، فقد جعل في الفصل الثالث عنوانا فرعيا "الهمز"[1].

2- أحمد الجندي في كتابه "**اللهجات العربية في التراث**"، وقد عقدَ فصلا بعنوان "ظاهرة الهمز والتسهيل بين لهجات القبائل"[2].

3- عبده الراجحي في كتابه "**اللهجات العربية في القراءات القرآنية**"، جعل الفصل الأول من الباب الأول في المستوى الصوتي، وجعل العنوان الفرعي الأول تحت ذلك "أولا: الصوائت والصوامت"، وأول قضية تناولها في ذلك "الهمز"[3].

4- عبد الغفار حامد هلال في كتابه "**اللهجات العربية نشأة وتطورا**"، وقد جعل الباب الرابع بعنوان "اختلاف اللهجات العربية ومظاهره"، وفي فصل عن الإبدال تكلم على الإبدال في الحروف، وفيه عنوان فرعي "الهمز والتسهيل"[4].

ودُرست الهمزة في سياق القراءات القرآنية والقرّاء والخلاف بين القرّاء والنحويين، ومن ذلك:

5- عبد الصبور شاهين في كتابه "**القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**"، وقد احتلت الهمزة بين التحقيق والتسهيل جزءا ملحوظا من الباب الأول بقسميه الأول والثاني[5].

6- أكرم على حمدان في بحثه "**الهمزُ بين القرّاء والنحاة**".

7- صالح الجميلي في بحثه "**الهمزة وأخواتها بين القرّاء واللغويين**".

(1) يُنظر: أنيس، في اللهجات العربية: 75.
(2) يُنظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث-القسم الأول: 317.
(3) يُنظر: الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 95.
(4) يُنظر: هلال، اللهجات العربية نشأة وتطورا: 210.
(5) يُنظر: شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 11 وما بعده.

8- مختار بزاوية في بحثه "**الهمز بين النحويين والقرّاء – دراسة صوتية أدائية**".

دُرست الهمزة من خصوص زاوية التحقيق والتسهيل، ومن ذلك:

9- إبراهيم خفاجة في بحثه "**الهمزة بين التحقيق والتسهيل**".

10- صالح جقلول في بحثه "**الهمزة في القراءات الشاذة بين التحقيق والتسهيل**".

11- علي عثماني في بحثه "**الهمزة بين التحقيق والتسهيل في المخصّص لابن سيده**".

وقريب من هذا مَن درس الهمزة في سياق الدراسة والتعليق على أحد مؤلفات الهمز لأحد القدماء، ومن ذلك:

12- أحمد إبراهيم الجزّار في بحثه: "**كتاب الهمز لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري-دراسة وتعليق**".

ودُرست الهمزة في سياق تاريخي، ومن ذلك:

13- غانم قدّوري الحَمَد في كتابه "**أبحاث في العربية الفصحى**"، فقد جعل الفصل الأول منه "قضايا تاريخية، وجعل القضية الثانية "تكوّن العربية الفصحى"، وجعل المبحث الثالث من ذلك بعنوان "الهمز في اللغة العربية"[6].

ودرست في سياق القضايا الصوتية، مثل يحيى مباركي في بحثه "**صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين**"، وهناك من جمع في دراسة الهمزة بين أكثر من زاوية، مثل: رمضان عبد التواب في كتابه "**مشكلة الهمزة العربية**"، وقد وضع عنوانا فرعيا في صفحة العنوان الداخلية "بحث في تاريخ الخط العربي، وتيسير الإملاء، والتطور اللغوي للعربية الفصحى".

وجليّ مِن عرض هذه الدراسات أن قضية "مشكلة مَعيَرة الهمزة" لم تكن في نطاق بحثها.

مشكلة مَعيَرة الهمزة بين التحقيق والتسهيل في بواكير البحث اللغوي

أولا: مشكلة مَعيَرة الهمزة وصلتها بتصوّر الحالة التاريخية للعربية في الزمن المبكّر

يتناول هذا البحث مشكلة الهمزة في سياق خاص "سياق المعيرة" في بواكير البحث اللغوي، وننبّه هنا إلى أن عدم العناية بهذه المشكلة في البحث المعاصر يعود إلى شيوعِ تأسيسٍ قبْليّ يتعلّق بالحالة التاريخية للعربية في الزمنِ المبكّر، أي بدايات زمن البحث اللغوي عند العرب، وكيفية تشكُّل العربية المعيارية، فالشائعُ في تصوّر الحالة التاريخية للعربية في ذلك الزمن هو فرضيةُ "العربية الأدبية المشتركة"، وأنها نشأت قبل الإسلام لظروف دينية وسياسية واقتصادية وأنه كان لمكّة أمّ القرى ولهجة قريش دور محوري في ذلك[7]، وأن لذلك المستوى المشترك خصائص، منها أنها فوق مستوى العامة، ولا تُستعمل في الكلام اليومي، بل للأغراض الفنية، ومنها أن إتقانها كان موضع فخر لأصحاب المكانة في القبائل، ومنها أن صفاتها لا تنتمي إلى بيئة معينة، وهي مزيج من لهجات قبائل العرب، ومنها

(6) الحمد، أبحاث في العربية الفصحى: 78 وما بعدها.
(7) يُنظر: أنيس، في اللهجات العربية: 39 وما بعدها، عبد التواب، فصول في فقه العربية: 78 وما بعدها، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 40 وما بعدها، شاهين، في علم اللغة العام: 223-224، حجازي، علم اللغة العربية: 235.

أنها ليست لغة سليقة، ولذلك قد يقع المتحدّث بها في الخطأ[8].

وقد بدأ القول بفرضية "العربية الأدبية المشتركة" على يد عدد مِن المستشرقين[9]، وتابعهم على ذلك عامة الباحثين العرب[10]، وقد ظهرت عند بعضهم أوصاف أخرى لذلك المستوى، مثل: "اللغة النموذجية"[11]، "لهجة أدبية راقية"[12]، "اللغة المشتركة الفصحى"[13]، "العربية المشتركة"[14]، "اللغة الموحّدة"[15]، "العربية المثالية"[16]، وهي أوصاف تتّسق مع مضمون تلك الفرضية.

إنّ ذلك التصور التاريخي لحالة العربية قبل نشوء البحث اللغوي قد جعل المستوى المعياري للعربية أمرا منجزا على المستوى الاستعمالي، أي جعل المستوى الذي يمثّل الصواب متحقّقا في لغة الشعر والأدب، وإن لم يكن قد جُرّدت منه القاعدة النحوية وعُبّر عنه بالمنطق العلمي ولغة العلم المتخصّصة، ويهمنا –فيما يتصل بهذه الدراسة– أن القائلين بتلك الفرضية نسبوا إلى ذلك المستوى تحقيقَ الهمز، قال إبراهيم أنيس: "فلمّا نشأت اللغة النموذجية الأدبية قبل الإسلام، اتخذت تحقيق الهمز صفة من صفاتها، وشاع هذا بين الخاصة في جميع القبائل، ولما جاء الإسلام وجد تحقيق الهمز صفة من صفات الفصاحة"[17]، وإلى مثله ذهب الجندي مقتبسًا قوله[18]، وقال رمضان عبد التواب: "غير أنّ العربية الفصحى، لغة الشعر ومواقف الجدّ من القول، كانت تحقّق الهمزة، متأثرة في ذلك بلهجة بني تميم"[19]، وقال الراجحي: "إن الهمزة التي نحاول أن نجد تعليلا لتخلّص الحجازيين منها هي التي سادت اللغة العربية المشتركة، كما يتضح من القراءات القرآنية التي قدّمناها ..."[20]، وقال المطلبي: "ولقد أخذت العربية الفصحى بالهمز، وبه نزل القرآن"[21]، والشاهد هنا أن ذلك التأسيس القبْليّ لتاريخ اللغة العربية قَبل الاشتغال العلمي عليها لا يرِد عليه تصوّر مشكلة الهمزة في سياق المعيرة بين التحقيق والتسهيل.

ونذكر هنا أمرين نختلف فيهما مع التأسيس السابق:

الأول: لم تكن الهمزة بين التحقيق والتسهيل أمرا منجزا في بواكير البحث اللغوي، بل كانت إحدى المشكلات التي واجهت علماء العربية وعلماء القراءة، وقد أثارت بينهم مقدارا كبيرا من البحث والخلاف والجدل والمناظرات والتخطئة، بل لعلّه مقدار لا يُعرف له نظير في أي مسألة لغوية

(8) يُنظر: أنيس، في اللهجات العربية: 43، عبد التواب، فصول في فقه العربية: 80، 82، 91، حجازي، علم اللغة العربية: 235.
(9) يُنظر: عبد التواب، فصول في فقه العربية: 76 وما بعدها، الحمد، أبحاث في العربية الفصحى: 57 وما بعدها.
(10) قال الحمَد: "وبعد منتصف هذا القرن ازداد عدد الذين تناولوا الموضوع، ومعظمهم ممن كتب في فقه اللغة العربية، وهم جميعا يذهبون إلى وجود لغة أدبية قبل الإسلامي، استُخدمت في الشعر الجاهلي"، الحمد، أبحاث في العربية الفصحى: 62، ويُنظر: الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: 113.
(11) يُنظر: أنيس، في اللهجات العربية: 40.
(12) يُنظر: نصار، المعجم العربي: 13.
(13) يُنظر: الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: 119.
(14) يُنظر: الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 48.
(15) وذلك عند هاشم الطعان في كتابه "الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحّدة"، وعند غالب المطلبي في كتابه "لغة تميم وأثرها في العربية الموحّدة".
(16) يُنظر: الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي: 19.
(17) أنيس، من اللهجات العربية: 78.
(18) يُنظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث-القسم الأول: 319.
(19) عبد التواب، مشكلة الهمزة: 14.
(20) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 108.
(21) يُنظر: المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة: 84.

أخرى، وهذا سيُثبت في المحور الثاني من هذا البحث.

الثاني: بيان حال العربية في بواكير البحث اللغوي عند العرب قضية تاريخية لها تعقيداتها الخاصة، ونقدُ فرضيةِ العربية الأدبية المشتركة من جوانبها كافّة يقتضي بحثا مستقلا موسعا، وإن كان إثبات مشكلة الهمزة على النحو الذي نتصوّره يشكّل ردّا جزئيا على فرضية "الأدبية المشتركة"، ولكن سنكتفي هنا بنقد الفرضية من وجهين أساسيين، الأول: نقض المكانة الخاصة للهجة قريش بين اللهجات العربية، وهي محور ارتكزت عليه فرضية العربية الأدبية المشتركة، الثاني: إيراد كلام اللسانيين في ظروف تشكّل اللغة المعيارية بما لا يسمح ظهورها قبل الإسلام، وبما يوائم ظهورها في الحالة الحضارية للعرب بعد الإسلام:

1- فرضية العربية الأدبية المشتركة ومكانة لهجة قريش

ذهب القائلون بفرضية العربية الأدبية المشتركة إلى نشوء ذلك المستوى قبل الإسلام، وقد أسّس أغلبهم لتلك المشتركة بمكانة مكّة ولهجة قريش، فجعلوا الأولى المدينة التي احتوت الظرف الذي دعا إلى نشوئها، والثانية اللهجة التي مثّلتها أو مثّلت الجزء الأكبر منها، وهو تأسيس يتهاوى أمام التمحيص، بل لا يُسلِّم بتلك المكانة بعضُ القائلين بتلك الفرضية (نولدكه، الراجحي)، فيرى نولدكه أنّ الشعر بدأ باستعمال لغة موحّدة (العربية الأدبية المشتركة) قبل الإسلام، لكنه يقول: "وتسمية اللغة العربية باللهجة القرشية تلك التسمية التي غالبا ما يستعملها الأوربيون تسمية خاطئة جدا، ولا توجد لدى أي مؤلِّف عربي"[22]، ويرى المزيني أن كتاب العين المنسوب للخليل يخلو من أي نصّ يوحي بفصاحة قريش، وأن الأمر في كتاب سيبويه لا يختلف عن ذلك[23]، ونتفق معهما، فلو رجعنا إلى كتب النحاة واللغويين السمّاعين الأوائل، فلن نجد في كتبهم مزيّة للقرشية، فضلا عن الحكم بأفصحيتها، وإنما ظهر القول بأفصحية قريش في كتب المتأخرين عن زمن السماع، ونؤكّد أنه لو كانت قريش أفصح العرب، لتواترت رحلات أصحاب العربية إليها، ولكن لم يُذكر عن نحوي واحد أنه قصدها، وذلك في مقابل عشرات النصوص التي تدلّ على أنّهم كانوا يقصدون البوادي، ومِن أشهرها أن الكسائي خرج إلى البصرة ولقي الخليل وجلس في حلقته، فأُعجب بما رأى من إمام البصرة، "فقال له: من أين أخذت علمك هذا؟ قال الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[24]، ويقول المزيني رافضا ما نُسب إلى قريش: كيف لم تنشأ مدارس نحوية أو لغوية على مقربة من لغة قريش وهم يرون أنها اللغة المثلى وأفصح اللهجات، ونشأت بدلا من ذلك في البصرة والكوفة؟![25].

ومن المشكلات على هذه الفرضية أن مكة حاضرة، والحاضرة موطن الاختلاط بالأجناس الأعجمية والفساد، وقد أسّس اللغويون السمّاعون الفصاحة على النقاء، والنقاء على العُزلة، فكانت جرثومة الفصاحة -عند علماء العربية القُدُم-

(22) نولدكه، اللغات السامية: 78، والأدق أن يُقال: "لا توجد لدى مؤلِّف عربي من علماء العربية السمّاعين".
(23) يُنظر: المزيني، قضية الاحتجاج للنحو واللغة: 8-9.
(24) يُنظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء: 59، ياقوت، معجم الأدباء: 1738/4، القفطي، إنباه الرواة: 258/2.
(25) يُنظر: المزيني، مراجعات لسانية: 52/2.

البادية، فقالوا: "أفصحُ العربِ أبرُّهم"[26]، أي أبعدهم في البرّ والبدو، وفي مقابل ذلك كانت الحاضرة سببا لفساد الألسن، بل رأوها سببا لفساد صاحب البادية، قال أبو عمرو بن العلاء: "لم أرَ بدويا أقام في الحضر إلا فسدَ لسانُه غير رؤبة والفرزدق"[27]، ومن ذلك أن الأصمعي رأى أن ابن الرقيات ليس بحجّة؛ لأن الحضرية أفسدت عليه لغته[28]، ولم يحتجّ به أيضا يونس بن حبيب، فقد منع يونس "يالغان"، فقيل له: "فقد قال ذلك ابن قيس الرقيات، وهو حجازي فصيح، فقال: ليس بفصيح ولا ثقة، شغل نفسه بالشرب بتكريت"[29].

ذلك هو شأن الحواضر بعامّة في الفكر اللغوي عند العرب، ولو نظرنا في حاضرة مكّة نفسِها عينِها، لصادفْنا مِن نحاة السماع مَن ردّ مِن القراءات القرآنية بحجّة أنها قراءة أعاجم بمكّة، ومن ذلك إحدى أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف:22]، "قال عباس [بن الفضل الأنصاري]: سألتُ أبا عمرو عن (الشِّجَرة) فكرهها، وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها"[30]، وهذا دليل بيّن على وجود أجناس غير عربية بمكّة، بل على أنه قد صار للأعاجم أثر في القراءة مما دعا إمامًا في القراءة واللغة إلى ردّها وكراهيتها.

وثمّة اتجاه آخر غير شائع عند القائلين بفرضية الأدبية المشتركة، وهو القول بها من دون التأسيس لها بمكانة مميزة للهجة قريش، غير أن تفاصيل الظروف التي دعت إلى نشوئها تغدو مفتقرة للإقناع، وتصبح اللوحة ناقصة غير مكتملة، فمما قاله الراجحي –وهو من هذا الاتجاه–: "... وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية أدبية مشتركة تكوّنت على مرّ الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبيّنها"[31].

ويخوض باحثون في المستوى التفسيري لظهور مقولة "أفصحية قريش"، فيرى الراجحي أن سببا واحدا جعلهم يضعون لهجة قريش في ذلك الموضع، وهو أن النبي قرشي[32]، وأن تفضيل لهجة قريش لم يصدر إلا عن تمجيد لقبيلة الرسول[33]، ويُعيد باحثون سبب تلك المقولة إلى المكانة السياسية لقريش، فيقول نولدكه: "أما الروايات التي تقول بأن لهجة قريش هي أحسن اللهجات العربية كلها، فإن بعضها مخترع، وفي بعضها مجاملة للحُكّام الذين ينحدرون من قبيلة قريش"[34]، ورأى المطلبي أن علاقة لهجة قريش باللغة العربية نظرة غير دقيقة ترجع إلى أسباب دينية وسياسية أكثر مِن رجوعها إلى الأسباب اللغوية[35]، وقال المزينيّ: "ونخلص مِن هذا إلى أن تفضيل قريش على ما عداها إنما هو مقياس

(26) الأزهري، تهذيب اللغة: 134/15، ومنه أُخذ شرح العبارة أيضا.
(27) البغدادي، خزانة الأدب: 220/1.
(28) ابن السراج، الأصول في النحو: 439/3، القزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 195.
(29) الأصفهاني، الأغاني: 460/4.
(30) ابن جني، المحتسب: 73/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 285/1، النعماني، اللباب: 555/1، "وقرئ: الشِّجرة بكسر الشين، حكاها هارون الأعور عن بعض القراء. وقرئ أيضا الشيرة، بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها، وكره أبو عمرو هذه القراءة وقال: يقرأ بها برابر مكة وسودانها"، أبو حيان، البحر المحيط: 256/1، وصحيح أن ابن جني ذكر بعد القراءة أنها لغة لبعض العرب، ويقاربه صنيع أبي حيان، لكن يبقى وجود السودان والبرابر بمكة غير مدفوع، وهذا يدلّ على أن مكة شأنها شأن غيرها من الحواضر التي لم تكن مكانا للنقاء اللغوي.
(31) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 48، الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: 120.
(32) يُنظر: الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: 114.
(33) يُنظر: الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 48، الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: 119.
(34) نولدكه، اللغات السامية: 78.
(35) يُنظر: المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة: 35.

أتى بعد الإسلام، وقد يكون لسلطان قريش دخل في إدخاله في روع الناس"[36].

2- اللغة المعيارية وظروف تشكّلها

يتناول اللسانيون الكلام على "اللغة المعيارية" وظروف تشكّلها في مجال اللسانيات الاجتماعية عادة، وقد يُتطرق إليها في كتب اللسانيات العامة، فيذكر اللسانيان الروسيان بوبوفا و-ستيرنين أن ظهور اللغة الأدبية -وهي لغة الكتابة والتعليم- يشكّل لحظةً مهمة في تاريخ اللغة، وأنها تظهر في مرحلة نهوض الأمّة في الاقتصاد والثقافة، وأنها تبدأ في الهيمنة على غيرها كما يُخضِع الأعلى الأدنى[37]، ويذكر فندريس أن الظروف الخارجية هي التي تدين بوجود اللغة المشتركة، مثل: انتشار قوة سياسية منظّمة، تأثير طبقة اجتماعية غالبة، تفوّق أحد الآداب[38]، ومما يقوله فندريس: "واللغات المشتركة هي لغات كتابة قبل كل شيء"[39]، ويرى غارمادي أنه لا تتكوّن اللغة المشتركة إلا في المناطق الحضارية المتطوّرة والمالكة تقريبا على الدوام، ويربط ذلك بالمنظومة الكتابية[40]، ويذكر هدسون أن اللغات العادية تتطور بطريقة عشوائية، وغالبا ما يكون ذلك دون مستوى الإدراك الواعي لأصحابها، وفي مقابل ذلك تتطوّر المعيارية نتيجة تدخّل مجتمعي مباشر ومقصود، وأنها تحتاج إلى "التقنين" من هيئة معيّنة (مجمع أو أكاديمية) حتى يتّفق الجميع على الصواب، وليعرف الطامح إلى تعلّمها ذلك، ويذكر أيضا أن اللغة المعيارية تؤدّي دور القوّة الموحّدة للدولة وتصبح رمزا لاستقلالها، وهذه الوظيفة الرمزية عينها هي ما يدفع الدولة لأن تقوم بكل ما في وسعها لتطوير اللغة المعيارية[41].

ويمكن تلخيص ما سبق بالآتي: تظهر اللغة المعيارية تحت تأثير نهضة حضارية ووجود قوّة سياسية منظّمة، يرتبط ظهور المعيارية بوجود المنظومة الكتابية، وتكون المعيرة فعلا واعيا بتأثير من مؤسسة مخصوصة، تحتاج اللغة المعيارية إلى تقنين عام حتى يعرف الساعي إلى اتباعها، للمعيارية وظيفة رمزية تؤدي دور القوّة الموحّدة للدولة.

ونرى أنّ تلك الشروط في الحالة العربية غائبةٌ كل الغياب قبل الإسلام، حاضرةٌ كل الحضور بعد الإسلام، وبيان ذلك في الآتي:

أ- النهضة الحضارية والقوة السياسية تشكّلت مرتبطة بالدولة العربية الإسلامية والظرف الحضاري الجديد المحيط بالعرب، ومهما قيل عن وجود أسباب تجارية ودينية وأدبية قبل الإسلام، فهي غير كافية حضاريا من جهة، ومفتقدة للقوة السياسية من جهة أخرى.

ب- شيوع الكتابة إنما كان بعد الإسلام، وقد كان سببه انتقال الأمّة من الحالة الشفاهية إلى الحالة الكتابية، وقد شاعت الكتابة في عدد من السياقات، ومنها سياقان أساسيان: سياق العلوم الدينية بأنواعها والتأليف فيها، ويتصل بذلك تدوين القرآن والحديث، وسياق الكتابة الإدارية في الدواوين

(36) المزيني، مراجعات لسانية: 23/1.
(37) يُنظر: بوبوفا و-ستيرين، اللسانيات العامة: 365.
(38) يُنظر: فندريس، اللغة: 328.
(39) السابق: 338.
(40) يُنظر: غارمادي، اللسانة الاجتماعية: 59 وما بعدها.
(41) هدسون، علم اللغة الاجتماعي: 55 وما بعدها.

المختلفة التي مثّلت هيكل الدولة، ومنها سياق توثيق الحقوق المالية، وذلك ما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة:282]، والمهم من كل ذلك أن نقول: إن تلك السياقات الكتابية لم تكن تسمح ببقاء التنوّع اللهجي الذي مثّلته لهجات القبائل العربية.

ت- شيوع تعليم العربية اتصل بالمكانة التي اكتسبتها "العربية" بعد الإسلام بوصفها لغة الدين ولغة الأمّة ولغة الدولة، ولأنّ إتقانها كان من سمات النخبة وعِلية القوم[42]، وقد دعت تلك المكانة الدينية والرسمية والاجتماعية للعربية الناسَ إلى الإقبال على تعلّمها لأغراض دينية ودنيوية، سواء أكان من العرب أنفسهم، أم من الأمم الأخرى الداخلة في الإسلام، وهذا السياق التعليمي له سِمتان، منها أنه لا يتقبّل التعامل مع كل التنوّع اللهجي بين القبائل العربية، ومنها أنه يحتاج إلى إشهار عن المستوى الصوابي، أو على الأقل إلى الإشهار في الوسط العلمي، وذلك كان دور علماء العربية، فهم المؤسسة التي تولّت عناء وضع العربية المعيارية.

ث- كانت المعيرة فعلا ملموسا أثرُه في المجتمع، مما دعا إلى السؤال عن منطق أصحاب العربية في ذلك، فمما حكاه ابن نوفل: سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخلُ فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ قال: أعملُ على الأكثر، وأُسمّي ما خالفني لغات"[43]، وقول السائل: "عمّا وضعتَ مما سميته عربية"، يشير إلى أمرين: "وضع" و"تسمية"، أي إجراء ومصطلح، وقد لمح بعض الباحثين نُكتة لطيفة بشأن حداثة المعيار في ذلك الزمن، قال العُمَري: "فالنص صريح في أن (العربية) اسم جديد لشيء جديد"[44]، ومن ذلك أيضا قول محمد بن سليمان -وقد وصف في رواية أخرى لهذا الخبر بأنه "أحد العلماء"[45]- قوله لعيسى بن عمر: "خبّرني عن هذا الذي وضعتَ، يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. قال: قلت: فمن تكلّم بخلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلم به، أتراه مخطئًا؟ قال: لا. قلتُ: فما ينفع كتابك"[46]، فالخبر يُختتم بتشكيك هذا العالم

(42) الأخبار في ذلك مستفيضة، فمنها أنه "كان خالد بن صفوان التميمي المشهور بالبلاغة يدخل على بلال بن أبي بردة [الأشعري]، فيحدثه طويلا ويلحن في كلامه، فلما كثر ذلك على بلال، قال له: يا خالد، تحدّثني أحاديث الخلفاء وتلحن لحن السقاءات؟! فصار خالد بعد ذلك يأتي المسجد ويتعلّم الإعراب"، المبرد، الكامل: 34/2، الصفدي، الوافي بالوفيات: 176/10، وقال عبد الملك بن مروان: "الإعرابُ جمالٌ للوضيع، واللحنُ هُجنة على الشريف"، ابن عبد ربه، العقد الفريد: 308/2، وقال قاضي الكوفة ابن شبرمة: "إذا سرّك أن تعظم في أعين مَن كنت عنده صغيرا ويصغر في عينك مَن كان فيه كبيرا، فتعلم العربية، فإنها تجزيك عن المنطق، وتدنيك من السلطان"، ابن عبد البر، أدب المجالسة: 61.

(43) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 39.

(44) العمري، البلاغة العربية: 88

(45) يُنظر: القفطي، إنباه الرواة: 375/2.

(46) السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 26، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 45.

في نفع الكتاب، وذلك مرتبط بأن تلك المنهجية ما زالت في مرحلة المساءلة ولمّا تستقر.

وجماع الأمر إن ثمّة شروطا ظهرت في الحضارة العربية الإسلامية اقتضت وجود "عربية جامعة" من بين العربيات المتعدّدة التي مثّلتها لهجات للقبائل العربية، أو لنقُل: كان يقتضي أن يُختار لها العناصر الأفصح من بين عموم اللهجات. وقد كان بلوغ تلك العربية الجامعة يقتضي وجود معيار، ولذلك المعيار عدد من الوظائف المتلازمة: تحديد المستوى الصوابي للعربية، معرفة المقبول والمردود من عموم كلام العرب، معرفة الأفصح من الفصيح من مجمل اللهجات العربية.

ثانيا: مشكلة الهمزة بين التحقيق والتسهيل عند علماء العربية والقرّاء

تُعدّ قضية الهمز مِن أكبر القضايا التي ظهر فيها النظر في مجالِ اللغة ومجال القرّاءة، ومن المعلوم الاتصال بين ذينك العلمين في العهد المبكر، وأن أقدم النحاة واللغويين كانوا قرّاء. كانت مشكلة الهمز في ذينك المجالين محلّ سؤالٍ ومباحثة ومناظرةٍ واختلاف وتراجع وتخطئة وطعنٍ وتحوّطٍ وتأليف، وفيما يأتي بيان ذلك:

مِن أقدم ما ذُكر في الهمزة أنها كانت قضية سأل عنها النحوي القديم ابنُ أبي إسحاق أحدَ القرّاء وأنه أُعجب بإتقانه لها، فمما يحكيه الحضرمي: "لقيتُ أبا الزناد فسألتُه عن الهمز، فكأنما يقرؤه من كتاب"[47]، والقراءة مِن كتاب وصفٌ لأعلى درجات الضبط والإتقان، وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان توفي 130هـ، ويبدو بهذا أن أبا الزناد من أصحاب المعرفة اللغوية الأوائل الذين انشغلوا بعلوم أخرى، فقد غلبَ عليه علم الحديث، حتى لُقّب "أمير المؤمنين في الحديث"[48].

وجمع والي البصرة بلال بن أبي بردة بين اثنين مِن أوائل النحاة: ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، قال أبو عمرو: فغلبني ابنُ أبي إسحاق بالهمز يومئذٍ، فنظرتُ فيه بعد ذلك وبالغتُ[49]، وفي رواية أخرى قال أبو عمرو بن العلاء: "ما ناظرني أحدٌ إلا غلبته وقطعته، إلا ابن أبي إسحاق، فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلت إقبالي على الهمز حتى ما كنتُ دونه"[50]، ويمكن أن نعدّها أقدمَ ما ذُكر مِن المناظرات بين النحاة بالمعنى التخصّصي[51]، وإن كانت تفاصيلها لم تنقل، وهي أقدم ما ذُكر من مناظرات النحاة أمام أصحاب المراتب، فبلال هو حفيد أبي موسى الأشعري اليماني، وكان أمير البصرة وقاضيها، ولّاه خالد القسري القضاء سنة 109هـ، فلم يزل كذلك حتى سنة 125هـ[52].

(47) ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء: 49/1-50، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: 28/ 59.
(48) ياقوت، معجم الأدباء: 1200/3، وأبو الزناد يشبه في ذلك حماد بن سلمة (ت. 176ه)، ومما يدلّ على مكانة حماد قول يونس "أول مَن تعلّمتُ منه النحو حمّادُ بن سلمة"، الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 51، وتفاخرَ اليزيدي بنحاة البصرة في قصيدة، فذكر حمّادا في أول بيت فيها، السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 33، ومع ذلك غلب على حماد علم الحديث، فلا نقف له على آراء في اللغة والنحو، ولا حتى عند تلميذه سيبويه الذي نبّهه حماد على لحن، فعزم على الجدّ في طلب اللغة ولزم الخليل.
(49) الجُمحي، طبقات فحول الشعراء، 14/1، السيرافي، أخبار النحويين البصريين: 21.
(50) الزجاجي، مجالس العلماء: 185.
(51) "النحاة المتخصّصون" يُراد بهم النحاة الذين ينتمون إلى حقبة وجود النحو بالمعنى "العِلمي"، أي الطور الأول للنحو، وهو طور ابن أبي إسحاق الحضرمي ومَن بعده على الراجح، وأما الموصوفون بالنحو قبل ذلك، فنحاة "المرحلة التمهيدية"، وهم نحاة في الروايات والحكايات والأخبار، وهم أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه من بعده.
(52) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 500/1.

وذُكر أنّ ابن أبي إسحاق أملى في الهمز، حتى عُمل من ذلك كتاب[53]، وهذا مِن أقدم ما يُذكر من التأليف اللغوي، بل يمكن أن يُقال إنه أقدم ما ذكر في التأليف اللغوي مما يحمل طابع الواقعية مع أنه لم يبلغنا، ويبين ذلك أن المنسوب إلى ابن أبي إسحاق "الجمعُ من إملاء"، والإملاءُ كان شائعا قبل مرحلة قبل التأليف المقصود، أي الكتاب الكامل الشكل والمبنى[54].

وفي مجال القرّاءة، وجدنا أن ابن أبي إسحاق سأل أبا عمرو: لم تركتَ همز "مِنسَأته"؟ فقال: وجدتُ لها في كتاب الله أمثالا: ﴿هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّة﴾ [البينة:7]، و﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيم﴾ [التكاثر:6]. وقال هارون: كان أبو عمرو يهمز، ثم تركها[55]، ويلفت في القصة أن أبا عمرو غيّرَ مذهبه في المسألة، مما يدلّ على أنه كان في طور البحث فيها، ومحاولة حلّ المشكلة بقياس الشيء على أمثاله، وكانت بعض قضايا الهمز مما طُعن فيها على بعض القرّاء واتّهموا بجهل العربية، ومن ذلك قول المازني في قراءة ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ﴾ [الأعراف:10] بالهمز: "فأمّا قراءة مَن قرأ مِن أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يُلتفت إليها، وإنما أُخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا"[56]، ورُوي عن أبي بكر بن عياش قوله – وهو مِن رواة عاصم بن أبي النجود (أحد السبعة)–: "لنا إمام يهمز (موصدة)، فأشتهي أن أسدّ أذني إذا سمعته"[57]، وحُكي عن حمّاد بن زيد أنه قال: رأيتُ رجلا يستعدي على رجل بالمدينة، فقلت له: ما تريد منه؟ فقال: إنه يتهدّد القرآن، قال: فإذا المطلوب رجل إذا قرأ يهمز[58].

ومِن الكلمات التي ذهب بعضهم إلى تسهيلها "القرآن"، نُقل ذلك عن أحد القرّاء من مشايخ الإمام الشافعي، قال الشافعي: "وقرأتُ على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: القران اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ مِن قرأتُ، ولو أُخذ من قرأت، كان كلّ ما قُرئ قرآنا، ولكنه اسم القران، مثل التوراة والإنجيل، وكان يهمز قرأتُ، ولا يهمز القرآن، كان يقول: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرَان﴾ [الإسراء: 45]"[59]، وقد تأثر الشافعي بقول شيخه، فنُقل عنه أنه كان يهمز "قرأت" ولا يهمز "القرآن"، كما نُقل عنه التعليل المذكور[60].

ومما يتعلّق بمشكلة الهمز في مجال القرّاء "ظاهرة المبالغة في الهمز"، وقد تصدّى لذلك علماء الإقراء، فقد كان حمزة بن حبيب يقول لمَن يُفرط في المدّ والهمز: "لا تفعل، أما علمتَ أنّ ما فوق البياض فهو برص، وما فوق الجعودة فهو قطط، وما فوق القراءة فهو ليس بقراءة"[61]، وجاء أن رجلا حضر مجلس الشافعي فقرأ، فسمع ابن إدريس ألفاظا فيها إفراط في المدّ والهمز وغير

(53) يُنظر: أبو الطيب، مراتب النحويين: 25، اليغموري، نور القبس: 24.
(54) يرى شولر أن الشفاهية والكتابية في الزمن الإسلامي المبكّر بينهما حالة وسطى تمثّلت بوجود كتابات غير مقصودة بالتأليف، مثل المدوّنات الذاتية أو ما كان يُكتب بغرض التعليم في الحلقات العلمية، ثم قد ينتشر ذلك النوعان على أنها مؤلفات، يُنظر: شولر، الكتابة والشفوية في بدايات الإسلام: 25.
(55) ابن جني، المحتسب: 187/2.
(56) ينظر: ابن جني، المنصف: 307/1.
(57) مكي، الرعاية: 146-147، الزمخشري، الكشاف: 757/4، القرطبي، تفسير القرطبي: 72/20، وهي في موضعين من القرآن ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَة﴾ [البلد:20]، ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُؤْصَدَة﴾ [الهمزة:8].
(58) مكي، الرعاية: 146.
(59) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه: 106-107، البيهقي، مناقب الشافعي: 277/1.
(60) يُنظر: الزركشي، البرهان: 278/1.
(61) ياقوت، معجم الأدباء: 1220/3، ابن الجزري، غاية النهاية: 263/1.

ذلك مِن التكلف، فكره ذلك ابنُ إدريس وطعن فيه[62].

ومن أجل المشكلة السابقة وتجنّب الإفراط في الهمز، سلك بعضهم التسهيل من باب الأحوط، ومن ذلك أن أبا جعفر الرؤاسي سأل أبا عمرو عن "منسأته"، فقال: "(منساته) بغير همز، فقال أبو عمرو: لأنّي لا أعرفها، فتركتُ همزها"[63]، تركَ أبو عمرو تحقيق الهمز في كلمة؛ لأنه لم يعرف الصواب فيها، وقد نُقل إرشاد عامّ في سلوك الأحوط في عدد من القضايا اللغوية عن إمام آخر في القراءة، ومنها قضية الهمزة عندَ الشكّ فيها، قال ابن مجاهد: "وإن شكّ [القارئ] في حرف: هل هو مهموز أو غير مهموز؟ فليترك الهمز"[64]، وقد أرشد إلى ذلك التحوّط أيضا ابنُ جني، وجعله خاتمة لرسالته "عقود الهمز"، وإن كان كلامه في سياق كتابة الهمزة بين التحقيق والتسهيل[65] (سيأتي كلام مفصّل على تعليل اختيار التسهيل في الهمزة احتياطا في المحور السادس).

ومِن المناظرات المفصّلة في الهمز بين القرّاء أن الكسائي دخل الكوفة وصلّى بالناس، فابتدأ بسورة يوسف، وقرأ: ﴿أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف:17] بغير همز، فقال له حمزة: "الذئب" بالهمز، فقال له الكسائي: وكذلك أهمزُ "الحوت" في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ﴾ [الصافات:142]؟ فقال: لا، فقال: فلمَ همزت "الذئب" ولم تهمز "الحوت"، وهذا (فأكله الذئب) وهذا (فالتقمه الحوت)؟! فرفع حمزة بصره إلى خلاد الأحول –وكان أكمل أصحابه– فتقدّم إليه في جماعة أهل المجلس، فناظروا فلم يصنعوا شيئا، وقالوا: أفدنا يرحمك الله! فقال لهم الكسائي: تقول إذا نسبتَ الرجل إلى الذئب: قد استذأب الرجل، ولو قلتَ: قد استذاب بغير همز، لكنتَ إنما نسبته إلى "الذوب" فتقول: قد استذابَ الرجل، إذا ذاب شحمه بغير همز، وإذا نسبته إلى الحوت، تقول: قد استحات الرجل، إذا كثر أكله؛ لأنّ الحوت يأكل كثيرا، فلا يجوز فيه الهمز، فلتلك العلّة هُمز "الذئب" ولم يُهمز "الحوت"، وفيه معنى آخر: لا يسقط الهمز من مفرده ولا من جمعه، وأنشدهم: أيها الذئبُ وابنهُ وأبوه *** أنتَ عندي من أذؤبٍ ضاريات[66]. وهذه المناظرة المفصّلة لها أهمية خاصة، فقد وقعت في مجال القراءة والقرّاء، لكنها تبين أن القارئ –المتضلّع مِن المعرفة اللغوية– كان قادرا على إسكات خصومه ممن غلبت عليهم القراءة مثل حمزة وأصحابه، فالكسائي –اللغوي المتخصّص– كان أمير الكلام، وقد أعجزهم أن يعللوا سبب همز "الذئب" وعدم همز "الحوت"، ولم يكن الأدرى بالقياس والمنهج الفيصل لمعرفة ما حقّه التحقيق وما حقّه التسهيل إلا ذا المعرفة اللغوية.

ويحكي الأصمعي سؤاله عن الهمز لأحد القراء المشهورين، وهو معدود مِن العشرة، فيقول: "سألتُ نافع بن أبي نعيم: أتهمزُ البئر والذئب؟ فقال: إن كانت العرب تهمزها، فاهمزها"[67]، ونلحظ أن نافعا لم يقدّم إجابة، بل أحال على

(62) يُنظر: ابن الجزري، غاية النهاية: 263/1.
(63) الفراء، معاني القرآن: 357/2.
(64) السيوطي، الإتقان: 376/1.
(65) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز: 63-64.

(66) يُنظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء: 60، ياقوت، معجم الأدباء: 1739/4، وقد كان محقّق "معجم الأدباء" أكثر ضبطا للقصة.
(67) النحاس، إعراب القرآن: 72/3، الذهبي، معرفة القراء الكبار: 65.

المرجعية العامة، ومما نُقل في السؤال عن الهمزة قول حمزة للكسائيّ: "أتهمز الذيب؟ قال: لو همزتُه، أكلني"[68]، "وحكى أبو العباس [المبرد] عن أبي عثمان [المازني]، عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرو بن عبيد يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاَ جَأَنٌ﴾ [الرحمن:39]، [بهمز (جأن)]، فظننته قد لحن، حتى سمعتُ العرب تقول: شأبة ودأبة. قال أبو العباس: فقلتُ لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله"[69].

وسألَ أبو زيدٍ الأخفشَ فقال: كيف تقول يوم التّروية؟ أتهمز؟ قال: نعم. قال: ولِمَ؟ قال: لأنّي أقول روّأت في الأمر، قال: أخطأت، إنما هو تروّيت من الماء غير مهموز[70]. ومِن اختلافهم في الهمز أن الأصمعيّ كان يقول: "التَّوْم وتَوْمَانٍ"، وابن الأعرابي كان يقول: "التَّوْأَم وتَوْأَمَانٍ"[71]. ونرى قضية الهمزة يُحسب لها حسابها عند رجل من كبار المعجميين، فيُروى أن ابن دريد أملى كتابه الجمهرة حفظا، فما استعان بشيء من الكتب إلا في باب الهمزة واللفيف[72]. وتُذكر قضايا الهمزة مرة أخرى في المناظرات أمام أصحاب المراتب، فقد روي أن محمد بن عبد الله بن طاهر جمع بين ثعلب والمبرّد، ومما جاء في المناظرة أن ثعلبا قال: حدّثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول: ألا في السوّة أنتُنّهْ، تريد: ألا في السوءة أنتُنّه، فطرحت الهمزة. قال: ما تقول يا محمد؟ فأجاب المبرد على ذلك، وقال في خاتمة كلامه: "لا يُترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء"[73].

وقد كانت قضية الهمزة مما سُئل فيها الأعراب، فمِن ذلك ما حُكي عن الربيع بن عبد الرحمن السلمي "قال قلتُ لأعرابيّ: أتهمزُ إسرائيل؟ قال: إنّي إذن لرجلُ سُوء"[74]، و"قيل لأعرابي: أتهمز الفأرة؟ قال إنما يهمزها السنّور"[75]، ونُقل عن الأصمعي أنه شكّ في "استخذيت" أهي مهموزة أم غير مهموزة، "قال: فقلت لأعرابي: أتقول: استخذيت أم استخذأت؟ قال: لا أقولهما، قلت: ولم؟ فقال: لأن العرب لا تستخذي. وهذا غير مهموز"[76]، وعلى الرغم من ذلك، ظهرت مشكلة الهمزة عند أعراب فصحاء، فمن ذلك أن العجاج كان يهمز "العألم، الخأتم"، ومن شعره: يَا دارَ سَلْمى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي *** فَخنْدِفٌ هامَةُ هَذَا العألِمِ[77]، وكان رؤبة يهمز "سئة القوس" والعرب لا تهمزها[78]، ويذكر أبو عبيدة أن رؤبة كان يهمز "الثُّنْدُؤة" والعرب لا تهمزها، وذكر أبو إسحاق أن "ثُنْدُؤة" فُعْلُلة، وليس في الكلام مثله[79]، يريد بذلك أن تحقيق همزه يجعله على ما ليس في كلام العرب وأن الراجح أنه غير مهموز، وكان اللحياني يهمز "النأر"[80]، مع أن اللحياني ليس من عامة الأعراب بل من علمائهم، وقد كان الفرّاء –على جلالة قدره– يتهيّبه، وقد

(68) النمري، بهجة المَجالس وأنس المُجالس: 104.
(69) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 87/1.
(70) العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: 88.
(71) يُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 197.
(72) يُنظر: ياقوت، معجم الأدباء: 2496/6، يرى الجزار أن الألفاظ المهموزة الواردة في معجم جمهرة اللغة واردة في الأغلب بنصّها في كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري، يُنظر: الجزار: كتاب الهمز لأبي زيد-دراسة وتعليق: 10.
(73) الزجاجي، مجالس العلماء: 95/1.
(74) الجاحظ، البيان والتبيين: 220/2.
(75) النمري، بهجة المَجالس وأنس المُجالس: 104.
(76) المبرد، الكامل: 305/1.
(77) يُنظر لما سبق: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 104/1، ويُنظر: أبو حيان، البحر المحيط: 226/7.
(78) ابن جني: المحتسب: 187/2، ابن منظور، لسان العرب: 110/14.
(79) يُنظر: ابن سيده، المخصّص: 155/1.
(80) يُنظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: 104/1.

روي أنه "كان الفرَّاءُ إذا أَمَلَّ كتابَه في النَّوَادِر ودخل اللِّحيانِيُّ، أمسك عن الإملاء حتى يخرج، فإذا خرج، قال: هذا أحفظُ النَّاسِ للنَّوادر"[81]، وتظهر مشكلة الهمز عند أعراب أقل منهم شأنا، فمن ذلك أن أبا المضاء وحده همز "لبؤة"، وسهّل غيرُه، فيقولون "لبوتان، لبوات"[82].

إن تفاصيل مشكلة الهمزة دفعت عددا من أصحاب العربية إلى تناولها في كتبهم، فقد تكلّم سيبويه في "الكتاب" على الهمز في عدد من الأبواب[83]، وتكلّم الفراء على الهمز في كتابه "الحدود"، ولم يبلغنا كتابه[84]، وعقد أبو عبيد في كتابه "الغريب المصنف" ثلاثة أبواب على الهمز[85]، وختم ابن السكيت كتابه "الألفاظ" بكلامٍ عن الهمز[86]، وعالجَ ابن قتيبة في كتابه "أدب الكاتب" قضية الهمز في ثلاثة أبواب[87]، وذكر ابن سيده في "المخصّص" في عشرة أبواب عن الهمز[88].

ودعت مشكلة الهمزة عددا من اللغويين إلى التأليف فيها باستقلال، فمن ذلك ما تقدّم من أملاه الحضرمي في الهمز، وكتاب "الهمز" لقطرب[89]، وكتاب "تحقيق الهمز" وكتاب "الهمز" لأبي زيد[90]، وكتاب "الهمز" للأصمعي[91]، وكتاب "الهمز" لأبي عليّ القالي[92]، ولم يصلنا مِن مؤلفات المتقدّمين في الهمز إلا كتاب "الهمز" لأبي زيد، ولمحمد بن إسماعيل القمّي "كتاب الهمز"[93]، ولابن جني "الألفاظ المهموزة"[94].

ونذكر في الأخير أن مشكلة الهمزة تحقيقا وتسهيلا قد رُفع أمرها حتى كانت سببا لمقتل نفس بالخطأ في أيام العهد النبوي، وبسبب لهجة قبيلة النبي نفسه! فقد ذكر ابن دريد من دون إسناد "وفي الحديث أن قوما من جهينة جاؤوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسير وهو يرعد من البرد فقال: أدفوه، وهي لغته، عليه وآله السلام، بغير همز، فذهبوا به فقتلوه، وإنما أراد عليه السلام: أدفئوه من البرد، وليس في لغته عليه السلام الهمز"[95].

تلك جُملة غير قليلة مما نُقل عن علماء العربية في شأن الهمزة تحقيقًا وتسهيلًا مِن سؤال ومباحثة واختلاف وتراجع وتخطئةٍ وطعنٍ وسلوكٍ للأحوط وتأليف، مما يدلّ على شيوع مشكلة الهمزة في الزمن المبكّر، وأختم هنا بأنّي لا أعرف قضيةً

(81) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: 195، القفطي، إنباه الرواة: 255/2.
(82) يُنظر: أبو زيد، النوادر: 537.
(83) يُنظر: "هذا باب الهمز"، سيبويه، الكتاب: 541/3، "باب الوقف في الهمز"، السابق: 177/4، باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلبت الهمزة ياء والياء ألفا"، السابق: 390/4.
(84) أشار النديم إلى موضوعات كتاب الفرّاء، يُنظر: النديم، الفهرست: 100.
(85) "باب الهمز" أبو عبيد، الغريب المصنف: 680/3، "باب ما يهمز مِن الحروف وما لا يهمز"، السابق: 684/3، "باب ما ترك فيه الهمز وأصله الهمز"، السابق: 684/3.
(86) "باب ما تكلّمت به العرب، مِن الكلام المهموز مع غيره مما ليس بمهموز، فتركوا همزه، فإذا أفردوه همزوه، وربما همزوا ما ليس بمهموز"، يُنظر: ابن السكيت، الألفاظ: 499.
(87) "باب ما يكون مهموزا بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر"، ابن قتيبة، أدب الكاتب: 281، "باب الأفعال التي تهمز، والعوامُّ تدعُ همزها"، السابق: 283، "باب ما يهمز من الأفعال والأسماء والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها"، السابق: 284، "باب ما لا يهمز، والعوام تهمزه"، السابق: 286.
(88) ومنها "باب ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم يهمز كان له معنى آخر"، ابن سيده، المخصص: 197/4، "باب ما هُمز وليس أصله الهمز"، السابق: 199/4، "باب ما تركت العرب همزه وأصله الهمز"، السابق: 200/4، "ومما همزه بعض العرب وترك همزه بعضهم والأكثر الهمز"، السابق: 202/4.
(89) يُنظر: النديم، الفهرست: 79.
(90) يُنظر: السابق: 81، وفي بعض المصادر يُذكر كتابه الأول بعنوان "تخفيف الهمز"، يُنظر: القفطي، إنباه الرواة: 35/2.
(91) يُنظر: السابق: 82.
(92) يُنظر: القفطي، إنباه الرواة: 244/1.
(93) يُنظر: النديم، الفهرست: 125.
(94) وقد أقحم ابن جني في آخر كتابه "الألفاظ المهموزة" قضايا كتابة الهمزة، وكتابه "عقود الهمز" مخصّص لقضايا كتابة الهمزة.
(95) ابن دريد، جمهرة اللغة: 673/2، وذلك أكمل سياق للخبر، وقد ذكرها مرتين أخريين: 122/1، 1059/2.

لغوية أثارت بين علماء العربية مثلما أثارت قضية الهمزة.

ثالثا: طبيعة مشكلة الهمزة وَصِلتها بالحالة التاريخية المبكرة للعربية

ثمة أسئلة مفتاحية تدلّ على جوهر مشكلة الهمزة في سياقها التاريخي، وتتمثّل في الآتي:

1- لماذا بحث علماء العربية في همز كلمات أساسية في البيئة العربية، مثل: الذئب، البئر، الفأرة؟

2- لماذا كانت بعض الكلمات محلّ سؤال مع أنّها مِن كلمات الاستعمال اليومي؟ فمن ذلك أنّ الأصمعي سأل نافعا عن همز "الذئب" و"البئر"، ومن ذلك أن الكسائي وحمزة تجادلا في همز "الذئب"، وفيها يظهر حمزة غير عارف بعلة عدم همز "الحوت".

3- لماذا أخطأ في الهمز أعراب فصحاء؟ فالعجاج يهمز "العألم" و"الخأتم"، واللحياني يهمز "النأر"، بل يمكن أن يقال إنهم أخطؤوا في كلمات ليست من وحشيّ الكلام.

4- لماذا يشكّ إمام مثل أبي عمرو بن العلاء في همز "منسأته"، فيقرأها بالتخفيف عملا بالأحوط؟ ولماذا كانت الهمزة محلّ إشكال في مجال القراءة، حتى وضع ابن مجاهد قاعدة عامّة بأن الشاكّ في الهمزة عليه أن يخفّفها؟

5- لماذا أراد أبو بكر بن عيّاش -وهو من رواة عاصم- سدّ أذنيه لئلا يسمع إماما يهمز "موصدة"، مع أنها اليوم "مؤصدة" بالهمز في القراءة الأكثر شيوعا: قراءة حفص عن عاصم؟ بل هي كذلك في عربيتنا المعيارية المعاصرة، ولماذا همّ رجلٌ بإمامٍ متّهما إياه بأنه يتهدّد القرآن؛ لأنّه يهمز، مع أن الذي استقرّ في القاعدة المعيارية هو الهمز؟

6- لماذا كانت كلمة ذات ثقل ديني "القرآن" مما يختلف فيه؟ فيذهب إلى تسهيلها إسماعيل بن قسطنطين قارئ أهل مكّة، ويتابعه على ذلك إمام جليل مثل الشافعي، بل يسندون رأيهم بتعليل لغوي، مع أن الشائع اليوم همزها، ولماذا كان "يوم التروية" -وهو أول مناسك الحجّ- مما يخطئ في همزه أحد أئمة اللغة مثل الأخفش؟

إنّ كلّ ما مضى يصبح مِن السهل تعقّله إذا أدركنا أمورا:

الأول: أن الكلمات التي تبدو لنا بديهية اليوم في شأن الهمزة (البئر، الذئب، الفأر، الحوت، النار، العالم، الخاتم، القرآن، التروية) اكتسبت صفة البداهة؛ لأننا ننظر في اللغة بوعي لاحقٍ لوجود المعيار، لكن تلك الكلمات في المرحلة المبكرة من صناعة المعيار على أيدي علماء اللغة – لم يكن لها حظ من البداهة على الإطلاق، بل مِن الحقّ أنّ أصحاب العربية إذا كانوا يبحثون في كلمات أساسية في البيئة العربية (الذئب، البئر، الفأر)، فليس من المستنكر أن يُقال: إن جل كلمات الهمزة كانت محلّ بحث.

الثاني: أن المعيار اللغوي الذي انبنت عليه قضيتا الصواب والخطأ في اللغة لم يتشكّل في لحظة واحدة، وبيان ذلك أن منهجية تشكيل المعيار اللغوي اقتضت النظر في مجمل ما يحمل وصف "كلام العرب"، وأهمّ ما يمثله: الشعر والقراءات القرآنية، ولهجات العرب والأعراب الأفراد، وذلك يرجع إلى أنّ علماء اللغة الأوائل نصّوا على منهجية "العمل بالكثير وترك القليل"، أي العمل

بالكثير الشائع مما في مجمل كلام العرب، وترك القليل الذي انفردت به بعض اللهجات، وبهذا نفهم أن "المعيار اللغوي" الذي يتأسّس عليه الصواب والخطأ أخذ من وقت العلماء وجهدهم وخلافاتهم.

الثالث: أن قضية الهمزة كان لها وضعها الخاص في تشكيل المعيار اللغوي، وبيان ذلك أن اللهجات العربية اختلفت كثيرا في شأن الهمزة، وكان ثمة استقراء أوسع لمجمل ما يمثّل "كلام العرب" يجب أن يتحقّق، ومعرفة لغوية يجب أن تتراكم حتى يُجاب عنها.

ولمزيد مِن توضيح الأمرين الأخيرين نقول: واجه علماء اللغة العربية زمن السماع مشكلة اختلاف لهجات العرب، وقد نصّوا على منهجية "العمل بالكثير وترك القليل" لمعرفة المقبول والمردود من ذلك، ثم صادفوا ظواهر لهجية مما اختلفت فيه لهجات العرب، ومن ذلك: الكشكشة والكسكسة والتلتلة والعنعنة والعجعجة والفحفحة ... إلخ، وكان الفصل في شأن هذه الظواهر من جهة القبول والردّ يسيرا؛ لأن الحدّ بين الكثير والقليل فيها كان واضحا، فكانت تلك الظواهر من "القليل المردود"، ولكنّهم قابلوا ظواهر كثر فيها الخلاف بين لهجات العرب، فكان الحدّ الفاصل بين الكثير والقليل غير ظاهر، ولذلك أخذت تلك الظواهر وضعا خاصا في عملية المعيرة اللغوية، ومن ذلك الهمزة بين التحقيق والتسهيل.

رابعا: سبب مشكلة الهمزة ومناقشة رأي آخر يتّصل بفرضية "العربية الأدبية المشتركة"

في الإجابة عن تفسير مشكلة الهمزة، نودّ أن نقسّم هذا السؤال إلى طبقتين، فالسؤال الأول: لماذا ظهرت مشكلة الهمزة في سياق المعيرة؟ والجواب أن مشكلة معيرة الهمزة عادت إلى كثرة اختلاف اللهجات العربية فيها وفي قضاياها الجزئية، ونجد عند بعض المعاصرين ذلك القبض الصحيح على سبب مشكلة الهمزة، وإن كان كلامهم لم يرد مرتبطا بسياق معيَرة اللغة، وإن لم يكونوا من الرافضين لفرضية "العربية الأدبية المشتركة"، وفيما يأتي بيان ذلك:

استفتح حسين نصّار في كتابه "المعجم العربي" عنوان "كُتب الهمز" بقوله: "اختلفت القبائل العربية اختلافا كبيرا في موقفها مِن هذا الحرف الذي يعسر على كثير مِن الناس إخراجه والتلفظ به: بين تحقيق، وتسهيل، وبين بين، وما إلى ذلك، وتبع ذلك اختلافُ القرّاء فيه اختلافا كبيرا، وكان هذا الحرف شجى في حلوق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة، وسبّب لهم كثيرا من الأذى، وأشاع في كتبهم مظاهر الاختلاف والفوضى، ويبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القرّاء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريعا، فعنوا به"[96].

وجعل الجميلي في بحثه "الهمزة وأخواتها بين القراء واللغويين" آخر نتيجة توصل إليها "الخلاف الذي وقع بين العلماء سواء أكانوا قراء أم لغويين أصله تعدّد لغات القبائل العربية"[97].

وذكر مختار بزاوية في خاتمة بحثه "الهمز بين النحويين والقرّاء" قائلا: "الخلاف الذي وقع بين

(96) نصار، المعجم العربي: 95/1.

(97) الجميلي، الهمزة وأخواتها: 117.

العلماء سواء أكانوا قراء أم نحويين، أصله تعدّد لغات قبائل العرب"[98].

والسؤال الثاني: لماذا اختلفت اللهجات العربية في الهمزة؟ ومن الحق أن الجواب عن هذا حاضر في كلام القدماء، وعندهم ما يبين عن رؤيتهم لأسباب اختلاف اللهجات العربية في الهمزة، ومن ذلك أن مكّيّا تكلم على علة استثقال تكرير الهمزة، فقال: "الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللافظ به، بخلاف سائر الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوة، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا فيها: التحقيق، والتخفيف، وإلقاء حركتها على ما قبلها، وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها، وذلك كلّه لاستثقالهم لها، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها"[99]، وفيه أن العرب (بكل لهجاتها) استعملوا فيها صورا عدّة لعلّة الاستثقال، وقال ابن يعيش: "الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخلَ الحروف في الحلق، فاستُثقل النطقُ به؛ إذ كان إخراجُه كالتهوع"[100]، وقال الرضي: "ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز..."[101]، تلك هي رؤية القدماء للأمر، مع أن مسألة استثقالِ صوتٍ ما تبقى نسبية، وتبقى اتجاها لدى جماعة متكلمة من دون ضرورة استثقالها عند جماعة متكلمة أخرى.

وبعد الجواب عن السؤالين السابقين، ننتقل إلى مناقشة تصوّر آخر في مشكلة الهمزة، وهو تصوّر يتّصل بفرضية الأدبية المشتركة، فقد ذكر بعض المعاصرين سببا آخر لكثرة التأليف في الهمزة. قال رمضان عبد التواب: "ولعل السبب في ظهور مثل هذا النوع من التآليف، هو أنّ الناس لم يكونوا يهمزون في كلامهم العامي في حياتهم اليومية، فإذا أرادوا محاكاة اللغة الفصحى في موقف الجدّ، حدثَ خلط كبير في همز ما لا يستحق"[102]، ولهذا التصوّر يتضمّن ثلاثة أبعاد: سبب المشكلة، الفئة التي تظهر عندهم المشكلة، نتيجة المشكلة:

1- سبب مشكلة الهمزة يعود إلى تعدّد المستويات اللغوية بين الفصحى واللغة اليومية، فمن لا يهمز في كلامه اليومي يخطئ إذا أراد محاكاة الفصحى في بعض المواقف.

2- الفئة التي تظهر عندها مشكلة الهمزة الناس (العامّة)، وذلك يقتضي نسبتها إلى "أخطاء العامة".

3- نتيجة مشكلة الهمز مضت باتجاه "همز ما لا يستحق"، أي: تحقيق ما حقّه التسهيل.

ويبين عدم وجاهة التصوّر السابق لمشكلة الهمزة عدد من الوجوه:

الوجه الأول: المقدار غير القليل مما نُقل عن علماء العربية وعلماء القراءة في السؤال والنقاش والتخطئة والمناظرات في الهمز، ومثله أخطاء الأعراب الفصحاء في الهمز، كل ذلك يدلّ على أن مشكلة الهمزة كانت على المستوى الأعلى

(98) بزاوية، الهمزة بين النحويين والقراء: 130.
(99) مكيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 46/1.
(100) ابن يعيش، شرح المفصل: 265/5.
(101) الرضي، شرح الشافية، 31/3-32.
(102) عبد التواب، فصول في فقه العربية: 250.

(العلماء)، أي في كيفية تأصيل الصواب فيها بين أصحاب البحث اللغوي، ومن المهم أن نتنبّه هنا أنه إذا كانت أصل المشكلة في مستوى العلماء، فحدوثها في المستوى الأدنى (العامة) من باب أولى، وهذا بخلاف افتراض أن أصل المشكلة كان على مستوى العامة؛ إذ لا يلزم من ذلك حدوث المشكلة على مستوى العلماء.

الوجه الثاني: تأمُّل أقدم ما وصلنا من كتب "الهمز"، وهو كتاب أبي زيد، يظهر فيه أنه يعالج القضية في مستواها العلمي، فلم يذكر فيه العوامّ أو أخطاءهم ولو مرة واحدة، والأمر نفسه ينطبق على من تناول قضية الهمز في مؤلفاتهم، مثل: أبي عبيد في "الغريب المصنّف"، وابن السكّيت في "الألفاظ"، وابن سيده في "المخصّص"، فهؤلاء عالجوا الهمزة في نطاقها العلمي ولم يشيروا إلى قضية أخطاء العامّة، ويضاف إلى ذلك أن تلك الكتب طبيعتها علمية، ويختلف الأمر عند ابن قتيبة في "أدب الكاتب"، فقد ربط بعض أخطاء الهمز بالعوام، ولكن حقيقة الأمر تعود إلى ما قد تقدّم، من أنّ ما كان مشكلا على المستوى العلمي، فهو مشكل على المستوى التعليمي من باب أولى، وإنما يُقال إن الهمزة من أخطاء العامة إذا ظهرت في الكتب التعليمية الموجّهة إلى العامة، من دون ظهورها في الكتب العلمية.

الوجه الثالث: كانت نتيجة مشكلة الهمزة في التصوّر المذكور: أن مَن لا يهمز في كلامه اليومي يخطئ إذا حاكى الفصحى، وهذا معناه قصر مشكلة الهمزة على ألسنة الأفراد المنتسبين إلى قبائل التسهيل، لكن الواقع أن المشكلة ظهرت عند الأفراد المنتسبين إلى قبائل التحقيق، بل إلى الفصحاء المنتسبين إلى قبائل التحقيق! فمن ذلك أن العجّاج ورؤبة تميميان، وهما من الفصحاء الذين لا يشكّ في فصاحتهم، وتميم قبيلة نُسب إليها التحقيق، ومع ذلك همز العجاج ورؤبة ما حقّه التسهيل، وقد تقدّم أن العجاج كان يهمز "العألم، الخأتم"، وأن رؤبة كان يهمز "سئة القوس، الثندؤة".

الوجه الرابع: دعوى أن نتيجة مشكلة الهمز سارت في اتجاه واحد "تحقيق ما حقّه التسهيل" غير صحيحة ويبيّن ذلك أمران:

أ- تأمّل ما كتبه علماء العربية في مؤلفاتهم لا يدلّ على أن المشكلة سارت في اتجاه واحد، فمن ذلك أنه عند أبي عبيد "باب ما يهمز مِن الحروف وما لا يهمز"[103]، وهو عنوان يدل على البحث في الأمرين: ما حقّه التحقيق وما حقّه التسهيل، ولديه أيضا "باب ما تُرك فيه الهمز وأصله الهمز"[104]، وهو يدلّ على أن الأخطاء سارت في الاتجاه الآخر أيضا "تسهيل ما حقّه التحقيق". وعند ابن قتيبة "باب الأفعال التي تهمز، والعوامُّ تدعُ همزها"[105]، "باب ما لا يُهمز، والعوام تهمزه"[106]، فالخطأ مضى في الاتجاهين، بالإضافة إلى أبواب أخرى تبيّن أن مشكلة الهمزة أعمّ مِن قصرها على "تحقيق ما حقه التسهيل"، ومن ذلك "باب ما يكون مهموزًا بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر"[107]، "باب ما يهمز من

(103) أبو عبيد، الغريب المصنف: 683/3.
(104) السابق: 684/3.
(105) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 283.
(106) السابق: 286.
(107) السابق: 281.

الأفعال والأسماء والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها"[108].

وعند ابن سيده "باب ما هُمز وليس أصله الهمز"[109]، "باب ما تركت العرب همزه وأصله الهمز"[110]، فالخطأ مضى في الاتجاهين، بالإضافة إلى أبواب أخرى تبين أن مشكلة الهمزة أعمّ من قصرها على "تحقيق ما حقه التسهيل"، ومن ذلك "باب ما يهمز فيكون له معنى، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر"[111]، "ومما همزه بعض العرب وترك همزه بعضهم والأكثر الهمز"[112]، وهو باب يدل على مشكلة اختلاف اللهجات العربية في الهمز.

ب- قد يبدو ما نُقل من أقوال العلماء في التنبيه على تحقيق ما حقّه التسهيل أكثر من التنبيه على تسهيل ما حقّه التحقيق، لكن ذلك الأمر ينبغي أن يُقرأ في سياق طبيعة مشكلة الهمزة نفسها، فمن تلك الأقوال قول الفرّاء: "وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز. سمعت امرأة من طيّئ تقول: رثأت زوجي بأبيات. ويقولون: لبأت بالحجّ، وحلأت السويق، فيغلطون لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولبأت ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن، وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب"[113]، وقد نقل بعض أصحاب المعاجم ذلك القول عن الفرّاء مع تغيير في مطلعه: "ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، قالوا: لبأت بالحج..."[114]. ونقل ابن قتيبة عن الفراء قوله: "ومما همزوه ولا حظَّ له في الهمزة (غِرْقِيء البيض)، وأصله من الغَرَق، و(الشَّمْأَل) و(الشَّأْمَل)، وأصله من الشَّمَال"[115]، ونقل عن أبي زيد قوله: "والعرب تغلط في هذا فيقولون للذئب: يستنشئ الريح. فيهمزون، وليس أصله الهمز"[116].

وقراءة الأمر السابق في سياق طبيعة مشكلة الهمزة يبيّن أن تنبيه العلماء على الخطأ في تحقيق ما حقّه التسهيل يبدو أكثر؛ لأن ذلك يعود إلى التأصيل الذي بُنيت عليه مشكلة الهمزة بين التحقيق والتسهيل، فقد عدّ العلماء أن تسهيل ما حقّه التحقيق- تخفيف، وأن تحقيق ما حقّه التسهيل – خطأ لا وجه له، ومن أجل ذلك نبّهوا على ما هو خطأ محض، وعلى ذلك التأصيل بُنيت مسألة الاحتياط في الهمزة عند عدم معرفة حقّها كما تقدّم في صنيع أبي عمرو بن العلاء في "منسأته"، وكما تقدّم عن ابن مجاهد وابن جني في الإرشاد إليه (وسيأتي مزيد من الكلام عليها في المحور السادس).

خامسا: منهجية علماء العربية في نسبة الكلمة إلى التحقيق أو التسهيل وقضاياها

في أمثلةٍ متعدّدةٍ مما ذُكر مِن اختلاف العلماء في الهمزة، بدت المنهجية التي اتخذها اللغويون في اكتشاف أصل الكلمة المختلف فيها، أهي

(108) السابق: 284.
(109) ابن سيده، المخصص: 199/4.
(110) السابق: 200/4.
(111) السابق: 197/4.
(112) السابق: 202/4.
(113) الفراء، معاني القرآن: 459/1.
(114) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية: 70/1، 2352/6، ابن منظور، لسان العرب: 151/1، 309/14، الزبيدي، تاج العروس: 416/1، 125/38.
(115) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 495.
(116) يُنظر: ابن السكيت، الألفاظ: 361.

بالتحقيق أو بالتسهيل، وكانت المنهجيةُ النظرَ في الاشتقاقات الأخرى مِن الجذر الذي تنتمي إليه الكلمة، ونسمّيها "منهجية الاستشقاق"، أي طلب الاشتقاقات الأخرى مِن الجذر لاكتشاف الوجه الصحيح في أصل الكلمة تحقيقا وتسهيلا.

ومِن تلك المنهجية أن الكلمة المختلف فيها إذا كانت اسما مفردا، نُظر في فعلٍ مِن جذرها، ومثاله أنّ الكسائي رأى أن "الذئب" بالهمز، واستدلّ بأنّه يُقال "استذأب" بالهمز، ولو قيل "الذيب"، لكانت إلى "الذوب"، وفي ذلك يُقال: "استذاب الرجل"، أي ذاب شحمه، والمثال الآخر أنّ الكسائي رأى أن "الحوت" غير مهموز؛ لأنه يُقال "استحات الرجل" بغير همز، أي أكل كثيرا مثل الحوت. ومن تلك المنهجية أن تُعاد الكلمة المختلف فيها إذا كانت جمعا –إلى المفرد، ومثاله حكمهم بأنّ "معائش" بالهمز خطأ؛ لأنّ مفردها "معيشة" غير مهموزة، فصواب جمعها أن يكون بغير همز "معايش".

ومما يتعلق بذلك أن "الاستشقاق الخاطئ" (إعادة الكلمة إلى جذرها غير الصحيح) أوقع بعض اللغويين في الخطأ، ومثاله أن الأخفش رأى أن "التروية" مهموزة معيدًا إياها إلى قولهم "تروّأت في الأمر"، وقد غلّطه أبو زيد، لأنه يُقال "تروّيت مِن الماء" بغير همز، فأعاد الكلمة إلى جذر آخر أنسب للمعنى وسياق الحال. وفي الوقت نفسه قد يقع الخلاف في بعض الكلمات تحقيقا وتسهيلا بسبب تعليل يتعلّق بالاستشقاق، ومثال ذلك أن بعض العلماء رأوا أن الصواب أن كتاب الله اسمه "القران"، وهو علم لا اشتقاق له مثل التوراة والإنجيل، ولو كان كتاب الله اسمه "القرآن"، لكان نسبة إلى الجذر "قرأ"، ولكان كل مقروء يُسمّى قرآنا.

وثمة قضايا تتصل بهذه المنهجية ينبغي بيانها:

القضية الأولى: سماح منهجية الاستشقاق بالوجهين (التحقيق والتسهيل) عند مناسبة كليهما للمعنى

سمحت هذه المنهجية بإمكانية إرجاع الكلمة محقّقةً إلى جذر ومسهّلةً إلى جذر مختلف ما دام لكل واحد من الجذرين مناسبة للمعنى، ويُجوّز الوجهان (التحقيق والتسهيل) عندئذ في تلك الكلمة، ومثال ذلك "سورة"، قال ابن قتيبة: "و(السُّورَةُ) تُهمز ولا تُهمز، فمَن همزها جعلها مِن (أسْأَرْتُ)، يعني أفضَلْت؛ لأنها قطعة من القرآن، ومَن لم يهمزها جعلها من (سُورَة البِنَاء)، أي منزلة بعد منزلة"[117]. ومن ذلك أيضا "مريء الجزور" ذهب ابن درستويه إلى أنه يهمز ولا يهمز، قال: "وفيه لغتان، مَن همزَ فاشتقاقها من المروءة ونحوها، ومَن لم يهمز أخذه من المري، وهو المسح بالكف. يُقال: مريت ضرع الشاة وذلك عند الحلب، وهو على فعيل في الوجهين جميعا. وقد يجوز أن يكون أصله الهمز، وترك الهمز فيه تخفيفا لها، وذلك لغة للعامة"[118].

وقد شاع تجويز الوجهين في القراءات التي اختلفت في التحقيق والتسهيل؛ إذ قبلَ العلماء الوجهين إذا ناسب كلاهما المعنى، ومِن أمثلته قول الفرّاء: "﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود:27] لا تهمز (بَادِيَ) لأنّ المعنى فيما يظهر لنا يبدو. ولو قرأت (بَادِئَ الرَّأْيِ) فهمزتَ تريد أول الرأي، لكان

(117) ابن قتيبة، غريب القرآن: 34.

(118) ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: 405.

صوابا..."[119]، وذكر الأخفش قراءة التسهيل فقال: "أيّ: في ظاهر الرأي. وليسَ بمهموز لأنَّهُ من (بَدا، يَبْدُو) أيْ: ظَهَر. وقال بعضهم (بادِيء الرَّأْيِ) أَيْ: فيما يُبْدَأُ بِهِ مِنَ الرَأي"[120]، وقال النحّاس: "ويُقرأ (بَادِئَ الرَّأْيِ) بالهمز، فمعنى المهموز ابتداء الرأي"[121]، وقد قرأ بالهمز أبو عمرو[122].

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 61]، قال الزجاج: "و(أدنى) القراءَة فيه بغير الهمز، وقد قرأ بعضهم (أدْنأ) بالذي هو خير، وكلاهما له وجه في اللغة، إلا أن ترك الهمزة أولى بالاتباع"[123]، ثم بيّن أن "أدنى" من القُرب وقلّة القيمة، و"أدنأ" من الخسّة، ويقال "دنيء".

ومِن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة:106]، ذكر الفراء أنّ عامّة القراء جعلوها مِن النسيان، وذكر أنه يأتي بمعنى الترك، واستدل بقوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبه:67]، ثم قال: "وكان بعضهم يقرأ: (أو ننسأها) يهمز، يريد نؤخّرها من النسيئة، وكل حسن"[124]، وقال الأخفش: "وقال بعضهم ﴿نَنْسَأْهَا﴾ أي نُؤَخِّرْها... وقال بعضهم ﴿أَوْ نَنْسَهَا﴾، كلّ ذلك صواب"[125].

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى ﴿أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ [مريم: 74]، فقد قُرئت بالهمز وبالتسهيل، قال الزجاج: "فأمَّا رِئْيًا –بهمزة قبل الياء–، فالمعنى فيه هم أحسن أثاثًا، أي متاعًا، ورئيًا منظرًا مِن (رأيت)، ومَن قرأ بغَيْرِ هَمْز فله تَفْسِيرَانِ: عَلَى مَعْنى الأول بِطَرْحِ الهمزة، وعلى معنى أن منظَرَهم مُرْتوٍ من النعمةِ، كأنّ النعيمَ بَيّنٌ فيهم"[126].

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: 24]، فقد قرأ الجمهور من السبعة بضم الدال وتشديد الراء والياء ومن دون همز، أي بنسبة الكوكب إلى "الدُّرّ"، أي لبياضه وصفائه، وقُرئ بكسر الدال والهمز ﴿دِرِّيء﴾، فهي مِن "الدَرْء" بمعنى الدفع، أي يدفع بعضها بعضا، فهي على وزن "فِعِّيل"[127].

القضية الثانية: كلمات خارجة عن منهجية الاستشقاق

ثمّة أنواع من الكلمات لا تخضع لمنهجية الاستشقاق، وقد كان خروجها عن منهجية الاستشقاق يسمح بقبول الوجهين فيها على وجه العموم، وتلك الأنواع على النحو الآتي:

النوع الأول الأعجمي، وهو أكثرها شيوعا، وذلك أنه كلمة مقترضة من لغة أخرى، فلا يخضع لنظام العربية في الاشتقاق، والأعجمي نوعان، الأعلام الأعجمية والكلمات المقترضة.

أما الأعلام الأعجمية فقد اختُلف فيها كثيرا بين التحقيق والتسهيل، وهناك تسامح في العموم لتقبّل الوجهين، ومن ذلك قول ابن السكيت: "ويقال: يُوْسُفَ ويُوْسِفَ [بضم السين وكسرها]، يهمزان ولا يهمزان، ومثله يُؤْنُسُ ويُؤْنِسُ [بضم النون

(119) الفراء، معاني القرآن: 11/2.
(120) الأخفش، معاني القرآن: 381/1.
(121) النحاس، إعراب القرآن: 192/2.
(122) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 47/3.
(123) السابق: 144/1.
(124) الفراء، معاني القرآن: 65/1.
(125) الأخفش، معاني القرآن: 149/1-150.
(126) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 342/3.
(127) يُنظر: الفرّاء، معاني القرآن: 252/2، الأخفش، معاني القرآن: 456/2، أبو حيان، البحر المحيط: 45/8.

وكسرها]، قال: ويُوْسُفُ غير مهموز لغة"[128]، و"موسى" اسم نبي معروف، غير أن بعضهم قرأ "مؤسى" بالهمز[129]. ومن ذلك أن أهل الحجاز يقولون "جبريل" بالتسهيل، وأن التميميين يقولون "جبرئيل" بالتحقيق، وفيه ثلاث لغات أخر: "جبرين" بالنون، "جَبريل" بفتح الجيم والتسهيل، و"جبرئلّ" بالنبر (التحقيق) وتشديد اللام[130].

وقد كان ذلك التوسّع حاضرا في القراءات، فمن ذلك أنه عند قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:98]، قال الزجاج: "ميكائيل فيه لغات، ميكائيل وميكال، وقد قرئ بهما جميعا، وميكَأْل –بهمزة بغير ياءٍ[131]. وهذه أسماء أعجمية دفعت إلى العرب فلفظت بها بألفاظ مختلفة – أعني جبريل، وميكائيل. وإسرائيل فيه لغات أيضًا: إسرايِيل وإسرال، وإسرايل"[132]، وقال أبو حيان: "وفيه تصرفات للعرب بقوله: إسرائيل بهمزة بعد الألف وياء بعدها، وهي قراءة الجمهور. وإسراييل بياءين بعد الألف، وهي قراءة أبي جعفر والأعمش وعيسى بن عمر. وإسرائيل بهمزة بعد الألف ثم لام، وهو مرويّ عن ورش. وإسراءَل بهمزة مفتوحة بعد الراء ولام، وإسرئل بهمزة مكسورة بعد الراء، وإسرال بألف ممالة بعدها لام خفيفة، وإسرال بألف غير ممالة... وإسرائين بنون بدل اللام..."[133]، وفي "يأجوج ومأجوج"، قال الفرّاء: "وقوله (يأجوج ومأجوج) همزهما عاصم ولم يهمزهما غيره"[134].

ومما نلحظه في الأعلام الأجنبية السابقة أن شيوع التحقيق والتسهيل فيها يعود إلى جزء من اتساع العرب في الأجنبي، وقد أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: "أما على الجملة فقد ذكرنا في كتابنا هذا وفي غيره مِن كتبنا أن العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه"[135]، وذكر ابن جني قضية تخليط العرب في الاسم الأعجمي، وأردفه بقول شيخه الفارسي: "العرب إذا نطقت بالأعجميّ خلطت فيه[136]، ونقل ابن جني أيضا عن شيخه التخليط في الاشتقاق مِن الأعجمي فقال: "قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقّت من الأعجمي خلّطت فيه"[137].

وأما الكلمات المقترضة فعدّة، قال الجوهري: "قولهم اجعل البأجات بأجا واحدا، أي ضربا واحدا ولونا واحدا، يهمز ولا يهمز. وهو معرب، وأصله بالفارسية باها، أي ألوان الأطعمة"[138]، ومما ذكره ابن سيده بالوجهين قوله: "وهي الأرندج واليرندج: للجلود السود"[139]، وقد أشار أبو عبيد إلى أنه فارسي[140]، وقوله: "وهو عود ألنجوج ويلنجوج وألنجج ويلنجج: للعود الذي يُتبخر به"[141]، وهي من الفارسية[142]، وقوله "وهو اليرقان والأرقان: وهي آفة تصيب الزرع"[143]،

---

(128) ابن السكيت، إصلاح المنطق: 133.
(129) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 148/2.
(130) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن: 70/1.
(131) وضع المحقق هنا هامشا توضيحيا "أي بعد الهمزة"، يريد أنه لا ياء بعد الهمزة في "ميكأل"، وإن كان ثمة ياء بعد الميم.
(132) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 180/1.
(133) أبو حيان، البحر المحيط: 278/1.
(134) الفراء، معاني القرآن: 159/2.
(135) ابن جني، المحتسب: 97/1.
(136) السابق: 80/1.
(137) ابن جني، الخصائص: 360/1.
(138) الجوهري، الصحاح: 298/1.
(139) ابن سيده، المخصّص: 207/4.
(140) أبو عبيد، الغريب المصنف: 671/3.
(141) ابن سيده، المخصّص: 207/4.
(142) يُنظر: ضناوي، المعجم المفصل في المعرب والدخيل: 47.
(143) ابن سيده، المخصّص: 207/4.

ويرقان فارسية[144]، وقوله: "...وقد استعمله أهل الحجاز ومكة فقالوا صل تحت الميزاب. أبو عبيد هو الميزاب والمئزاب..."[145]، وهما فارسيتان[146].

والنوع الثاني كلمات عربية لا جذر لها، وذلك في أسماء المدن والأماكن أو بعض الأعلام أو في المنسوب إلى ذلك أو في بعض الصفات أو في الأفعال المشتقة من أسماء الأصوات، فمن أسماء الأماكن قول ابن سيده: "ويلملم وألملم: اسم واد من أودية اليمن"[147]، ومن المنسوب إلى الأماكن قول ابن سيده: "وقال: نصل يثربي وأثربي: منسوب إلى يثرب"[148]، ومن المنسوب إلى الأعلام قول ابن سيده: "ابن السكيت: ويقال رمح يزني وأزني ويزأني وأزأني: منسوب إلى ذي يزن ملك من ملوك حمير"[149]، ومن الصفات قول ابن سيده: "والصلنفأ يهمز ولا يهمز"[150]، وهو الكثير الكلام، ومن الأفعال المشتقة من أسماء الأصوات: قول ابن سيده: "ويقال للمعز خاصة دعدعت بها وحاحيت. ابن السكيت: حأحأ يهمز ولا يهمز. قالها في الضأن والمعز"[151].

القضية الثالثة: كلمات شاعت بخلاف مقتضى منهجية الاستشقاق

على الرغم من منهجية الاستشقاق المشار إليها، كان ثمة كلمات شاعت على خلاف مقتضى تلك المنهجية، وقد أشير إلى ذلك في المؤلفات التي تناولت الهمزة، فمِن ذلك أنا أبا عبيد في غريبه عقد عنوانا "باب ما تُرك فيه الهمز وأصله الهمز"[152]، ومن ذلك أيضا أن ابن سيده عقد في مخصّصه عنوانا "باب ما هُمز وليس أصله الهمز"[153]، وعنوانا آخر "باب ما تركت العرب همزه وأصله الهمز"[154].

ونبّه علماء آخرون على كلمات شاعت على خلاف القياس، وربما اجتهد أصحاب العربية في التعليل لذلك، فمن ذلك:

1- قال سيبويه: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مصيبة فعيلةٌ، وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب"[155]، فالعلة عند سيبويه في همز مصائب "التوهّم". وذكر هذه الكلمة ابن جني فقال: "ظاهر أمر عين أصاب يُصيب أنها واو، ولذلك قالوا في جمع مصيبة: مَصَاوب بالواو، وهي القوية القياسية. فأما مصائب بالهمز فلغط مِن العرب؛ كهمزهم حلأت السويق، ورثأث زوجي، ونحو ذلك مما هُمز ولا أصل له في الهمز، وواحد المصايب مصيبة ومَصُوبة ومُصاب ومصابة"[156]، وقد جعل ابن جني "مصائب" غلطا من العرب، ولم يذهب إلى تعليلها بالتوهم كما فعل سيبويه.

2- "قال أبو عبيدة: تركت العرب الهمز في أربعة أشياء لكثرة الاستعمال: في الخابية وهي مِن (خبأت)، والبرية وهي من (برأ الله الخلق)، والنبي

(144) يُنظر: ضناوي، المعجم المفصل في المعرب والدخيل: 460.
(145) ابن سيده، المخصّص: 24/3.
(146) يُنظر: ضناوي، المعجم المفصل في المعرب والدخيل: 414.
(147) ابن سيده، المخصّص: 207/4.
(148) ابن سيده، المخصّص: 207/4.
(149) السابق: 207/4.
(150) السابق: 207/4.
(151) السابق: 247/2.
(152) أبو عبيد، الغريب المصنف: 684/3.
(153) ابن سيده، المخصص: 199/4.
(154) السابق: 200/4.
(155) سيبويه، الكتاب: 356/4.
(156) ابن جني، المحتسب: 294/1.

وهو من (النبأ)، الذُّرِّية هي من (ذرأ الله الخلق)"[157]، والعلّة عند أبي عبيدة في تلك الكلمات الأربع "كثرة الاستعمال".

3- قال ابن السكّيت: "ومما همزته العرب وليس أصله الهمز قالوا استلأمت الحجر، وإنما هو من السلام وهي الحجارة، وكان الأصل استلمت، وقالوا حلأت السويق، وإنما هو من الحلاوة، وقالوا لبأت بالحجّ وأصله لبيت"[158].

وفي الأمثلة السابقة ذهب علماء إلى تعليل ما شاع على خلاف مقتضى القاعدة في الهمزة، ومِن الحقّ أن ذلك التعليل يأتي من "نزعة التمجيد اللغوي" لدى اللغويين العرب، ومحاولة إعطاء العربية الصورة المثلى، وهو ما يرتبط أيضا بمقولة "حكمة العربية" في الفكر اللغوي العربي، فكل شيء في العربية يسير على وفق مقتضى الحكمة، وحتى الخروج عن القاعدة يكون لعلّة، غير أن النظرة المتعالية عن مثل تلك الأيديولوجيا والقريبة من الواقع التاريخي للعربية – تتقبّل أن يكون هناك كلمات في الهمزة شاعت بخلاف مقتضى المعيار، وذلك بسبب تأخّر قضية معيرة الهمزة لإشكاليتها الخاصة المذكورة، فضلا عن أنّ إدراك الطبيعة الاجتماعية للغة يدعو إلى النظر إلى أن الخروج عن القاعدة (الشذوذ) جزء طبيعي في اللغات الإنسانية، وليس في ذلك ما يستدعي عدّه من مظاهر النقص في اللغات، وكل محاولة تحاول إظهار اللغة في صورة منتظمة تُخلص لأفكار خارجة عن اللغة أكثر مما تخلص لحقيقة اللغة نفسها[159].

سادسا: أسباب اختيار العربية المعيارية لتحقيق الهمزة على تسهيلها

كانت الهمزة مما اختلفت فيه لهجات العرب تحقيقا وتسهيلا، وقد اختلف فيها النحاة والقرّاء من بعدهم، ثم استقرّ أمر العربية المعيارية على التحقيق، ولنا أن نتصور الأمر صراعا لهجيا دار في حلبة علماء العربية، فحكموا فيه للتحقيق، ومن ذلك أنه "قال أبو زيد: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون. وقف عليها عيسى بن عمر فقال: ما آخذُ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"[160]، فقول عيسى "ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر"، أي الهمز، – يأتي في سياق تشكّل المعيار اللغوي، فالأخذ هو الانتخاب من اللهجات لتحقيق ذلك المعيار.

ويبدو لنا أن سبب استقرار المعيارية على التحقيق واجتناب التسهيل يعود إلى موجّهين اثنين:

الموجّه الأول: الوضع العام للهمزة بين التحقيق والتسهيل في كلام العرب

من المهم أن نتنبّه إلى أن الوضع العام للهمزة في كلام العرب كان على النحو الآتي: قبائل تحقّق الهمز، وقبائل تسهّل الهمزة، غير أن القبائل المسهّلة يظهر لديها التحقيق في صورتين؛ إحداهما: ظهور التحقيق في كلمات مفردة نبّه عليها علماء العربية، ويضاف إلى ذلك ظهور التحقيق في كلمات مِن قراءات الصحابة الحجازيين، والأخرى: ظهور التحقيق في الضرورة.

(157) السيوطي، المزهر: 220/2.
(158) ابن السكيت، إصلاح المنطق: 157-158.
(159) العبسي، الأسس العامة للسانيات: 24.
(160) ابن منظور، لسان العرب: 22/1.

فمما نقله العلماء من تحقيق بعض الكلمات عند بعض الحجازيين قول سيبويه: "وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبي وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء"[161]، وقال أيضا: "واعلم أن الهمزة التي يحقِّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين..."[162]، وفيهما وصف قوم من أهل الحجاز بأنهم من أهل التحقيق، ومن ذلك ما نقله ابن السكيت "قال أبو عبيدة قال يونس: وأهل مكة يخالفون غيرهم مِن العرب فيهمزون النبي عليه السلام والبرية والذرية، من ذرأ الله الخلق أي خلقهم، والخابية غير مهموز من خبأت الشيء، ويقولون رأيت، فإذا صاروا إلى الفعل المستقبل قالوا أنت ترى ونحن نرى وهو يرى وأنا أرى، فلم يهمزوها"[163].

وكذلك ظهر التحقيق في كلمات من قراءات الصحابة الحجازيين، ومن ذلك أنه قرأ علي بن أبي طالب وابن عبّاس كلاهما ﴿هِئْتُ لَكَ﴾ [يوسف:23]، فهمزا وكلاهما حجازي قرشي، وقرأ غيرهما (هيت) بالتسهيل"[164]، ومنه أيضا أنه قرأ علي بن أبي طالب قرأ "خُطُؤات" بالهمز في عدد من المواطن من القرآن، في سورة البقرة ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: 168]، وقرأها بالهمز بعده الأعرج وعمرو بن عبيد[165]، وفي سورة الأنعام ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [الأنعام:142] وقرأها بالهمزة بعده مَن ذُكر[166]، وفي سورة النور ﴿وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور:142]، وقرأها بالهمز بعده مَن ذُكر[167]، نقل كل ذلك ابن جني ولم يرتضه، وإن كان التمس لذلك عذرا، قال معلقا في سورة البقرة: "أما الهمز في هذا الموضع فمردود... والذي يُصرف هذا إليه أن يكون كما تهمزه العرب، ولا حظَّ له في الهمز... إلا أن الذي فيه من طريق العذر أنه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلما تصوّر ذلك المعنى أَطلعت الهمزة رأسها، وقيل: (خُطُؤات)"[168].

ولا نميل إلى افتراض أن علي بن أبي طالب وابن عباس –وهما من بيئة تسهّل– بدؤوا بالميل إلى التحقيق كما مالَ قرّاء المدينة في زمن لاحق، مثل ابن جندب وغيره مِن القراء، والفارق بين الفريقين أن عليا وابن عباس ينتميان إلى زمن مبكّر، أي ما قبل الوعي العلمي باللغة، بخلاف مَن تأخّر عنّهم من القرّاء الذين ينتمون إلى المناطق المسهّلة، فقد مال هؤلاء مِن التسهيل إلى التحقيق تحت ضغط الوعي العلمي باللغة وما اتصل به من "المعيرة اللغوية"، وما نجم عن ذلك مِن منح الهمز سمة أعلى في الفصاحة والسلامة اللغوية من التسهيل.

وكذلك ظهر التحقيق عند الحجازيين في الضرورة، فقد قال عيسى بن عمر: "ما آخذُ مِن قول تميم إلا النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"[169]، وقد رجّح الجندي أن معنى الاضطرار يتعلق بالوزن الشعري، ونقل عددا من الأبيات

(161) سيبويه، الكتاب: 555/3.
(162) السابق: 553/3-554.
(163) ابن السكيت، إصلاح المنطق: 159.
(164) يُنظر: الفراء، معاني القرآن: 40/2، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 100/3.
(165) يُنظر: ابن جني، المحتسب: 117/1.
(166) يُنظر: السابق: 233/1.
(167) يُنظر: السابق: 105/2.
(168) يُنظر: السابق: 117/1.
(169) ابن منظور، لسان العرب: 22/1.

التي تؤيّد قوله كل التأييد[170]، ويبدو أن الغرض مِن هذه مقولة عيسى بن عمر الإشارة إلى أن التحقيق (النبر) ليس أجنبيا بالكلية عن لهجة الحجاز، بل هو موجود في مستوى الضرورة.

فإذا عرفنا أن اللهجات العربية التي سهّلت الهمزة ظهر عندها تحقيق الهمز ولو في كُليمات، فإن ذلك الظهور للتحقيق –في منطق الفكر اللغوي العربي– قد جاء للتنبيه على الأصل؛ إذ مِن فلسفة التعليل عندهم تعليل بعض ما يخالف القياس بـ"التنبيه على الأصل"[171]، ويقاربه أن ظهور التحقيق في لهجات التسهيل على مستوى الضرورة دلّ عندهم أن التحقيق ليس شيئا منبتّا عن لهجات التسهيل.

إن هذه الحالة قد دعت علماء العربية إلى تصوّر أن التحقيق أصل في عامة كلام العرب، وأن التسهيل في بعض لهجات العرب كان خروجا عن ذلك الأصل، وهذا بخلاف ما لو كان وضع الهمزة على الوضع الآتي: قبائل تحقّق فلا تسهّل، وقبائل تسهّل فلا تحقّق، فإن الترجيح لصالح إحدى السمتين قد يتّخذ صورة أخرى في منطق الفكر اللغوي العربي.

ومما يدلّ على أن أصحاب العربية تعاملوا مع أن التحقيق أصل – ما قد سبق إيراده مِن أن أبا جعفر الرؤاسي سأل أبا عمرو عن "منسأته"، فقال: "(منساته) بغير همز، فقال أبو عمرو: لأني لا أعرفها، فتركت همزها"[172]، فلماذا يختار أبو عمرو التسهيل في كلمة لا يعرف ما تستحقه؟ وجوابه أن الكلمة لو كان حقّها الهمز فسهّلها، لكان له في ترك الأصل رخصة، ولكن لو كانت الكلمة حقّها أن تكون بلا همزة، فهمزها، فقد وقع في الخطأ؛ إذ لا وجه لتحقيق ما حقه التسهيل، ومن هنا كان التسهيل أحوط وأبعد في الوقوع في الخطأ.

وقد نُقل ذلك الاحتياط في سياق أوسع وبين عدد من الظواهر اللغوية عن ابن مجاهد، قال: "إذا شكّ القارئ في حرف: هل بالتاء أو بالياء؟ فليقرأه بالياء، فإن القرآن مذكر، وإن شك في حرف: هل هو مهموز أو غير مهموز؟ فليترك الهمز، وإن شكّ في حرف: هل يكون موصولا أو مقطوعا؟ فليقرأ بالوصل، وإن شكّ في حرف: هل هو ممدود أو مقصور؟ فليقرأ بالقصر، وإن شكّ في حرف: هل هو مفتوح أو مكسور؟ فليقرأ بالفتح؛ لأن الأول غير لحن في موضع والثاني لحن في بعض المواضع"[173]، والشاهد مِن ذلك ما يتعلّق بالتحقيق والتسهيل، فإذا وقع الشك، فليقرأ بالتسهيل بالتخفيف؛ لأنه أحوط وأبعد من الخطأ.

ولابن جني كلام مقارب لما ذُكر يدل على قضية الأصلية المذكورة في الهمز، وإن لم يكن كلامه في سياق القراءة، قال ابن جني في آخر رسالته "عقود الهمز": "وبعد، فكل همزة أشكل عليك أمرها، فاكتبها على مذهب أهل التخفيف، فإنك مصيب بإذن الله، وإن كان مذهب الكُتّاب بخلاف

(170) يُنظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث-القسم الأول: 318.

(171) من مصطلحاتهم في ذلك: الإشعار بالأصل، الدلالة على الأصل، الإيذان بالأصل، الإعلام بالأصل، التبليغ بالأصل، يُنظر: أبو الحسن، مِن مسائل التنبيه على الأصل المهجور في التصريف: 187، وذلك التعليل كان عاما في النحو والصرف، ومن أمثلته في النحو قول السيوطي: "وقال بعضهم إنما أُعربت أيّ تنبيها على الأصل ليعلم أن أصل المبنيات الإعراب"، السيوطي، همع الهوامع: 67/1، ولمثال آخر في استعمال ذلك التعليل نحوًا، يُنظر: السابق: 479/1.

(172) الفراء، معاني القرآن: 357/2.

(173) السيوطي، الإتقان: 376/1، السيوطي، معترك الأقران: 196/2، وفي المصدر الأخير أن هذا النقل عن مجاهد، وصوابه ما أثبت.

ذلك"[174]، ولابن جني كلام في سلوك الأحوط في ظواهر أخرى، ففي آخر رسالته "الألفاظ المهموزة"، قدّم نصيحة عامة ختم بها: "متى أشكلت عليك لفظة فلم تدر مقصورة هي أم ممدودة، فأقصرها، فإن قصر الممدود جائز ومدّ المقصور خطأ، ومتى أشكلت عليك لفظة ثلاثية فلم تدر من الياء هي أم من الواو، فاكتبها بالألف، فإنّ كَتْبَ ذوات الياء بالألف جائز حسن، وكَتْب ذوات الواو بالياء خطأ، ومتى أشكلت عليك مذكرة هي أم مؤنّثة، فذكّرها، فإن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر، وذلك لأنّ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع، كما أن القصر هو الأصل والمد هو الفرع، وكما أن كَتْبَ الألف في اللفظ ألفا هو الأصل، وكَتْبها ياء هو الفرع، فاعرف ذلك وقس تصب إن شاء الله تعالى"[175].

وحكم ابن جني بأصلية تحقيق الهمز في عدد من مواطن اختلاف القراءات، فمن ذلك في قراءة أبي جعفر والزهري "جزّا" من قوله تعالى ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: 260]، قال ابن جني: "أصله الهمز جزءًا، ثم خففت همزته على قولك في تخفيف (الخبء): الخب"[176]، بل من الغريب أنه ذكر في موطن أن أكثر لهجات العرب خالفت الأصل، وسهّلت ما حقّه التحقيق، وذلك في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ﴿ألم تَرْ إلى الملأ﴾ [البقرة: 246] ساكنة الراء، وعقّب على ذلك بقوله: "هذا لعمري هو أصل الحرف: رأَى يرأَى كرعَى يرعَى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته؛ بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبرة التخفيف في نحو ذلك، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة، وهو قولهم: أنت ترى وهو يرى ونحن نرى، وكذلك أفعل منه، كقول الله سبحانه: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105]، وأصله: أَرْآك الله، وحكاها صاحب الكتاب عن أبي الخطاب، ثم إنه قد جامع هذا تحقيق هذه الهمزة وإخراجها على أصلها، وذلك كقول سراقة البارقي: أُرِي عينيَّ ما لم تَرْأَيَاه ... فخفّف أري، وحقّق ترأياه كقولك: تَرْعَيَاه ..."[177].

الموجّه الثاني: وقوف مبدأ أمن اللبس في صفّ تحقيق الهمزة

إن مبدأ "أمن اللبس" قد وقف في صفّ تحقيق الهمزة، وبيان ذلك أنّ التحقيق والتسهيل في الهمزة يتغير به المعنى، ويبين ذلك الأمثلة الآتية:

الكلمة بالتحقيق	الكلمة بالتسهيل
فأر (جمعه فئران)	فار (من الفوران)
سؤر (بقية الشيء)	سور (جمعه أسوار)
ثأر (الطلب بالدم)	ثار (من الثوران)
بدأ (أي ابتدأ)	بدا (من الظهور)

وتبيّن الأمثلة السابقة أن تسهيل الهمزة يُكثّر من المشترك اللفظي، فتصبح "فار" دالة على الحيوان القارض ودالة على فعل الفوران، والتحقيق يُبعد مثل ذلك، وقد وقف مبدأ "أمن اللبس" مع تقليل المشترك اللفظي، وقد حرص اللغويون على بيان أثر التحقيق والتسهيل في المعنى، فعند ابن قتيبة "باب ما يكون مهموزًا بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر"[178]، وعند ابن سيده "باب ما يُهمز فيكون له معنى فإذا لم يُهمز كان له معنى آخر"[179].

(174) ابن جني، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز: 63-64.
(175) السابق: 50.
(176) ابن جني، المحتسب: 137/1.
(177) السابق: 128/1-129.
(178) السابق: 281.
(179) ابن سيده، المخصص: 197/4.

إن ذلك الوضع للهمزة المحقّقة يجعلها بالمنطق الصواتي (الفونولوجي) صيّتا (فونيما)، ويُعرّف الصيّت بأنه أصغر وحدة صوتية يتغير بها المعنى، والأمثلة المذكورة هي أمثلة أنموذجية لاختبار الثنائيات الصغرى Minimal Pairs التي ينبني عليها اكتشاف صيّتات (فونيمات) أي لغة.

وفي المنطق اللغوي التراثي جُعلت أصوات العربية على ثلاثة مراتب: أصوات أصلية، أصوات فرعية، أصوات غير مستحسنة، وعُدّت الهمزة أول صوت في الأصوات الأصلية، وعُد أحد وجوه تسهيل الهمزة (همزة بن بين) في الأصوات الفرعية، يذكر سيبويه في "باب الإدغام" أن أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، وجعل أولها الهمزة، ثم قال: "وتكون خمسةً وثلاثين حرفا بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تُمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة. وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء"[180].

ومضى العلماء على التعامل الهمزة المحقّقة بأنها من الحروف (الأصوات) الأصلية للعربية، قال مكّي القيسي: "فحجّة مَن حقّقها في فاء الفعل وعينه ولامه أنه أتى بها على الأصل، فأظهرها محقّقة كما يُفعل بسائر الحروف"[181]، وقال الرضي: "والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتخفيف استحسان"[182]، وقال نصر بن علي عن أحوال الهمزة: "أحدهما أن تكون محقّقة، وهي الأصل. والآخر أن تكون مخفّفة. فالأول لا كلام فيه لكونه أصلًا[183]، وقال ابن يعيش: "والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس، قالوا لأن الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف"[184].

وفي الأخير نذكر أن العربية المعيارية اختارت التحقيق مع أن النطق الأوليّ للقرآن على لسان الرسول كان بتسهيل الهمزة لا بتحقيقها، وبعبارة أخرى: كانت قراءة الرسول للقرآن على لهجة قومه الحجازيين بالتسهيل، ولم يدفع ذلك أصحاب العربية الأوائل إلى ترجيح التسهيل على التحقيق، والشواهد الدالة على ذلك النطق الأولي أنواع، الأول: حالة الفواصل في القرآن، الثاني: رسم المصاحف القديمة، الثالث: الأخبار المروية، وفيما يأتي بيان ذلك:

النوع الأول: تأمّل الفواصل القرآنية في بعض السور تدلّ على أن تسهيل الهمزة يجعل الفواصل منسجمة[185]، ومن ذلك الفواصل في سورة مريم، وهي: زَكَرِيَّا (2) خَفِيًّا (3) شَقِيًّا (4) وَلِيًّا (5)

(180) سيبويه، الكتاب: 432/4.
(181) مكيّ، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 80/1.
(182) الرضي، شرح الشافية، 32/3.
(183) نصر، الموضح: 185/1.
(184) ابن يعيش، شرح المفصل: 265/5.
(185) ينظر: أنيس، في اللهجات العربية: 225-226.

رَضِيًّا (6) سَمِيًّا (7) عِتِيًّا (8) **شَيْئًا** (9) سَوِيًّا (10) وَعَشِيًّا (11) صَبِيًّا (12) تَقِيًّا (13) عَصِيًّا (14) حَيًّا (15) شَرْقِيًّا (16) سَوِيًّا (17) تَقِيًّا (18) زَكِيًّا (19) بَغِيًّا (20) مَقْضِيًّا (21) قَصِيًّا (22) مَنْسِيًّا (23) سَرِيًّا (24) جَنِيًّا (25) إِنسِيًّا (26) فَرِيًّا (27) بَغِيًّا (28) صَبِيًّا (29) نَبِيًّا (30) حَيًّا (31) شَقِيًّا (32) حَيًّا (33) ... (40) نَبِيًّا (41) **شَيْئًا** (42) سَوِيًّا (43) عَصِيًّا (44) وَلِيًّا (45) مَلِيًّا (46) حَفِيًّا (47) شَقِيًّا (48) نَبِيًّا (49) عَلِيًّا (50) نَبِيًّا (51) نَجِيًّا (52) نَبِيًّا (53) نَبِيًّا (54) مَرْضِيًّا (55) نَبِيًّا (56) عَلِيًّا (57) وَبُكِيًّا (58) غَيًّا (59) **شَيْئًا** (60) مَأْتِيًّا (61) وَعَشِيًّا (62) تَقِيًّا (63) نَسِيًّا (64) سَمِيًّا (65) حَيًّا (66) **شَيْئًا** (67) جِثِيًّا (68) عِتِيًّا (69) صِلِيًّا (70) مَقْضِيًّا (71) جِثِيًّا (72) نَدِيًّا (73) **وَرِئْيًا** (74) ...إلخ، وقد وردت "شيئا" أربع مرّات ووردت "رئيا" مرة واحدة، ونلحظ أن عدم الهمز في "شيئا" و"رئيا" يجعل الفواصل أكثر اتساقا، وهو ما يرجّح لنا أنها صدرت كذلك أولا، ومثل ذلك لحظ الفواصل في سورة الرحمن، وهي: وَالْمَرْجَانُ (22) تُكَذِّبَانِ (23) كَالأَعْلامِ (24) تُكَذِّبَانِ (25) فَانٍ (26) وَالإِكْرَامِ (27) تُكَذِّبَانِ (28) **شَأْنٍ** (29) تكذبان (30) الثَّقَلانِ (31) تُكَذِّبَانِ (32) بِسُلْطَانٍ (33)... إلخ، وتسهيل "شأن" يجعل الفواصل يجعل الفواصل أكثر اتساقا، وهو ما يرجّح لنا أنها صدرت كذلك في القراءة الأولى، أي قراءة رسول الله.

النوع الثاني: أنّ رسم الهمزة في المصاحف القديمة قد جرى على مذهب مَن يسهّلها، وسبب ذلك أن كتبة المصاحف زمن عثمان كانوا من قريش، وقد عُلّل ذلك بأنهم كتبوه على الجاري على ألسنتهم[186]، ونراه تعليلا غيرَ وافٍ، والأولى أن يُقال: إنهم كتبوه على ما سُمع من الرسول، وقد وافق ذلك لسانَ قومه، ولو أن الرسول حقّق الهمز مخالفا لقومه، لكتبه أولئك الكتبة بالتحقيق وخالفوا الجاري على ألسنتهم.

النوع الثالث: الأخبار المروية مما يدلّ على أن أهل المدينة لم يكونوا يهمزون ثم تحوّلوا عن ذلك إلى الهمز، ونرى أن أهل المدينة أولى الناس تمثيلا لقراءة رسول الله، ويدل على عدم همز أهل المدينة ما رواه ابن مجاهد بإسناده عن قالون قوله: "كان أهل المدينة لا يهمزون، حتى همز [مسلم] بن جندب [ت. 106هـ]، فهمزوا: ﴿مُسْتَهْزِؤُون﴾ و﴿اسْتُهْزِىءَ﴾"[187]، ومن الأخبار المروية أيضا أن المهدي حجّ في سنة من السنين، فقدّم الكسائي يصلّي بالمدينة فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا: تنبرُ في مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالقرآن؟![188]، ولم يكن إنكارهم للتحقيق نفسه، فهو من لغات العرب وقد جاءت به قراءة والقراءة رُخصة، وإنما أنكروا عليه النبر في مسجد رسول الله، وكأن المعنى أتنبر في مسجد رسول الله وهو أحق بقراءة رسول الله؟! أو أتنبر في مسجد رسول الله بغير قراءة رسول الله؟!

(186) يُنظر: الحمد، أبحاث في العربية الفصحى: 75.
(187) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 60، القفطي، إنباه الرواة: 261/3، الذهبي، معرفة القراء الكبار: 46، ﴿مُسْتَهْزِؤُون﴾ بالرفع في [البقرة:14]، ﴿اسْتُهْزِىءَ﴾ في مواطن من القرآن [الأنعام:10]، [الرعد:32]، [الأنبياء:41].
(188) ابن منظور، لسان العرب: 189/5، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 7/5.

ومن الأخبار المروية ما ارتفع إلى نسبة عدم الهمزة إلى الرسول نفسه، ومن ذلك ما رواه الحاكم بإسناده عن موسى بن عبيده عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "ما همز رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر، ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة، ابتدعوها من بعدهم"، وقد أردفه الحاكم بقول أحمد بن حنبل في "لا أكتب حديث موسى بن عبيدة الربذي" إشارة إلى ضعفه[189]، وقد خفّف الحمَد من ضعف الربذي بقول ابن سعد فيه "ثقة وليس بحجّة"[190]، وذلك هو الحكم على الإسناد، وإذا نظرنا في المتن، فمتّسق لا إشكال فيه، فالرسول والخلفاء من بعده ساروا على لهجة قومهم، ثم همز الناس تحت وطأة سلطة القاعدة المعيارية. وإلى خلاف ذلك ذهب الجندي، ونصّ على أنه يقف موقف الشكّ من هذا الأثر، ويقول: "كيف يكون الهمز بدعة وهو سمة لهجية لا يستطيع العربي أن يتخلّى عنه؟!"[191]، ومن الحقّ أنه ينبغي فهم الهمز هنا مرتبطا بقراءة القرآن، فالبدعة مصطلح شرعي يتعلّق بما يُحدَث في الدين، أما العادات الكلامية والسمات اللهجة، فهي من المباح.

نتائج البحث:

1- اتصلت مشكلة معيرة الهمزة بالحالة التاريخية للعربية في بواكير البحث اللغوي، فالقول بفرضية العربية الأدبية المشتركة يجعل المستوى المعياري للعربية أمرا منجزا متحقّقا على المستوى الاستعمالي، وهذا التصوّر لا ترد عليه مشكلة معيرة الهمزة.

2- أثارت الهمزة مقدارا واضحا من السؤال والمباحثة والاختلاف والتراجع والتخطئة والطعن والتحوّط والتأليف بين علماء العربية وعلماء القراءات، وهو مقدار يكاد لا يعلم له نظير في مسائل الخلاف في اللغة.

3- تعود مشكلة الهمزة في بواكير البحث اللغوي إلى الحالة التاريخية المبكرة للعربية، وأن المعيار الذي انبنت عليه قضيتا الصواب والخطأ لم يتشكّل في لحظة واحدة، فما يبدو لنا اليوم بديهيا بشأن الهمزة –بعد استقرار المعيار– لم يكن كذلك في تلك الفترة المبكرة.

4- تعود مشكلة معيرة الهمزة بالأساس إلى اختلاف اللهجات العربية، وقد اختلفت اللهجات العربية في الهمزة بسبب الثقل الصوتي، وقد أعادها بعض الباحثين إلى أخطاء العامة في سياق محاكاة الفصحى، وهناك أمثلة أدلة متعدّدة تقف هذا التصوّر.

5- اتخذ علماء العربية منهجية "الاستشقاق" لنسبة الكلمة إلى التحقيق أو التسهيل، غير أن تلك المنهجية سمحت بالتحقيق والتسهيل عند مناسبة كلا الوجهين للمعني، وقد تكرر مثل ذلك في سياقات القراءات القرآنية التي اختلفت بين الهمز والتسهيل، كما كانت هناك كلمات خارجة عن تلك المنهجية، وهي الكلمات الأعجمية، والكلمات العربية التي لا تعود إلى جذر، مثل أسماء المدن والأماكن أو بعض الأعلام أو المنسوب إلى ذلك أو في بعض الصفات أو في الأفعال المشتقة من أسماء الأصوات.

(189) الحاكم، المستدرك على الصحيحين: 251/2.
(190) يُنظر: الحمد، أبحاث في العربية الفصحى: 80.
(191) يُنظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث-القسم الأول: 317.

6- عاد اختيار العربية المعيارية لتحقيق الهمز على التسهيل إلى موجّهين، الأول: الوضع العام للهمزة بين التحقيق والتسهيل في كلام العرب؛ إذ ظهرت التحقيق على قلة عند القبائل المسهّلة في صورتين: في كلمات قليلة وفي الضرورة، وهذا دعا إلى عدّ التحقيق أصلا والتسهيل حالة تخفيف، الثاني: أن مبدأ أمن اللبس وقف في صفّ تحقيق الهمزة؛ إذ التسهيل يدعو إلى كثرة المشترك اللفظي في العربية.

المراجع

[1] ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد)
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، 1979م، ط1.

[2] الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)
- معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م، ط1.

[3] الأزهري (محمد بن أحمد)
- تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ط1.

[4] الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد)
- الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1994م، ط1.

[5] ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971م، (د.ط).

[6] أنيس (د. إبراهيم)
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م، ط 6.
- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م، ط6.

[7] أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد)
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، 1985، ط3.

[8] البغدادي (عبد القادر بن عمر)
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ط4.

[9] بوبوفا (زينايدا)، ستيرنين (يوسف)
- اللسانيات العامة، ترجمة: تحسين رزاق عزيز، ابن النديم للنشر والتوزيع- وهران، دار الروافد الثقافية -ناشرون-بيروت، 2017م، ط1.

[10]البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين)
- مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1970م، ط1.

[11]ابن درستويه (أبو محمد عبد الله بن جعفر)
- تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2004م، (د.ط)

[12]الجزار (د. أحمد إبراهيم)
- كتاب الهمز لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري- دراسة وتعليق، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر، العدد: 11، ديسمبر، 2007م.

[13]ابن الجزري (محمد بن محمد بن يوسف)
- غاية النهاية في طبقات القرّاء، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م، ط1.

[14]جقلول (صالح علي سالم)
- الهمزة في القراءات الشاذة بين التحقيق والتسهيل، مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية

والتطبيقية، مؤسسة الأندلس للثقافة، ليبيا، العدد: 7، فبراير، 2020م.

[15]الجمحي (محمد بن سلام)

- طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1980م، (د.ط).

[16]الجميلي (د. صالح حيدر)

- الهمزة وأخواتها بين القراء واللغويين، آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، دبي، السنة: 12، العدد: 50، يوليو، 2005م.

[17]الجندي (د. أحمد علم الدين)

- اللهجات العربية في التراث (القسم الأول: في النظامين الصوتي والصرفي)، الدار العربية للكتاب، طرابلس–ليبيا، 1983م، (د.ط).

[18]ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)

- الألفاظ المهموزة وعقود الهمزة، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر–بيروت، دار الفكر–دمشق، 1988م، ط1.
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ط1.
- المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1994م، (د.ط).
- المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، وزارة المعارف العمومية، 1954م، ط1.

[19]الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي)

- تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، 1987م، ط3.

[20]ابن أبي حاتم (أبو محمد عبد الرحمن بن محمد)

- آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ط1.

[21]الحاكم (أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله)

- المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م، ط1.

[22]حجازي (د. محمود فهمي)

- علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م، ط1.

[23]ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني)

- تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ، ط1.

[24]الحَمَد (د. غانم قدّوري)

- أبحاث في العربية الفصحى، دار عمّار، عمّان، 2005م، ط1.

[25]حمدان (د. أكرم عليّ)

- الهمزة بين القراء والنحاة، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة، السعودية، العدد: 8، السنة: 4، يوليو، 2009م.

[26]الحلواني (د. محمد خير)

- المفصل في تاريخ النحو العربي– قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ط1.

[27]أبو حيان (محمد بن يوسف)

- البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 2010م، (د.ط).

[28]خفاجة (إبراهيم محمد أبو اليزيد)

- الهمزة بين التحقيق والتسهيل، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة: 4، العدد: 2، 2013م.

[29]ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن)
- جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ط1.

[30]الذهبي (محمد بن أحمد)
- تاريخ الإسلام، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2003م، ط1.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ط1.

[31]الرضي (محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي)
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م، (د.ط).

[32]الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي)
- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1973م، ط2.

[33]الزبيدي (محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني)
- تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت)، (د.ط).

[34]الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988م، ط1.

[35]الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق)
- مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي– الرياض، 1983م، ط2.

[36]الزركشي (محمد بن عبد الله بدر الدين)
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، 1957م، ط1.

[37]الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد)
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ، ط3.

[38]أبو زيد (سعيد بن أوس الأنصاري)
- النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، 1981م، ط1.

[39]كتاب الهمز، نشر: الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1911م، (د.ط).

[40]ابن السراج (محمد بن السري بن سهل)
- الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ط1.

[41]ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)
- الألفاظ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، 1998م، ط1.
- إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1987م، ط4.

[42]السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدائم)
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1986م، ط1.

[43]سيبويه (عمرو بن عثمان)
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ط1.

[44]السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان)
- أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحلبي، القاهرة، 1955م، ط1.

[45]السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)
- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974م.

- المزهر، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ط1.
- معترك الأقران، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ط1.
- همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م، ط1.

[46]شاهين (د. عبد الصبور)

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2007م، ط3.
- في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، ط3.

[47]شولر (غريغور)

- الكتابة والشفوية في بدايات الإسلام، ترجمة: رشيد بازي، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، 2016م، ط1.

[48]الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك)

- الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م، (د.ط).

[49]ضناوي (د. سعدي)

- المعجم المفصل في المعرب والدخيل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ط1.

[50]الطعان (د. هاشم)

- الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللّغة الموحّدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1987م، (د.ط).

[51]أبو الطيب (عبد الواحد بن علي)

- مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 2009م، (د.ط).

[52]ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد الله)

- أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب، تحقيق: سمير حلبي، دار الصحابة، طنطا، 1989م، ط1.

[53]عبد التواب (د. رمضان)

- مشكلة الهمزة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1996م، ط1.
- فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999م، ط6.

[54]ابن عبد ربه (أحمد بن محمد)

- العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، ط1.

[55]العبسي (د. خالد عبد الحليم)

- الأسس العامة للسانيات – في اللسانيات التمهيدية الموجّهة إلى القارئ العربي، مجلة أبحاث، كلية التربية، الحديدة، المجلد: 9، العدد: 2، يونيو، 2022م.

[56]ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله)

- تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م، (د.ط).

[57]العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله)

- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1963م، ط1.

[58]العمري (د. محمد)

- البلاغة العربية–أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، بيروت، 1999م، (د.ط).

[59]غارمادي (جولييت)

- اللسانة الاجتماعية، عرّبه: د. خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1990م، ط1.

[60]فاسولد (رالف)

- علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، ترجمة: د. إبراهيم بن صالح الفلاي، النشر العلمي والمطابع– جامعة الملك سعود، الرياض، 2000م، (د.ط).

[61]الفراء (يحيى بن زياد بن عبد الله)
- معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1955–1980م، ط1.

[62]فندريس (ج.)
- اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1951م، (د.ط).

[63]ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري)
- أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر، 1963م، ط4.
- غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م (د.ط).

[64]القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1964م، ط2.

[65]القزاز القيرواني (محمد بن جعفر)
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، 1982م، (د.ط).

[66]القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف أبو الحسن)
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1982م، ط1.

[67]مباركي (د. يحيى علي يحيى)
- صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة أم القرى، السنة: 9، العدد: 12، 1416هـ.

[68]المبرد (محمد بن يزيد)
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م، ط3.

[69]المزيني (د. حمزة بن قبلان)
- مراجعات لسانية– الجزء الأول، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، عدد 79، يونيو، 2000م، ط2.
- مراجعات لسانية– الجزء الثاني، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، عدد 75، فبراير، 2000م، ط2.
- قضية الاحتجاج للنحو واللغة، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، الآداب: 1، المجلد: 10، 1998م.

[70]المطلبي (د. غالب فاضل)
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1987م، (د.ط).

[71]مكي (مكي بن أبي طالب القيسي)
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، 1996م، ط3.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974م، ط1.

[72]ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي)
- لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ط3.

[73]ابن النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل)
- إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، ط1.

[74]النديم (محمد بن إسحاق بن محمد)
- الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، 1997م، ط2.

[75]نصّار (د. حسين)
- المعجم العربي–نشأته وتطوّره، دار مصر للطباعة، 1988م، ط4.

[76]النعماني (سراج الدين عمر بن علي)
- اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ط1.

[77]النمري (يوسف بن عبد الله)
- بهجة المَجالس وأنس المُجالس، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، ط2.

[78]نولدكه (نيودور)
- اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، 1963م، (د.ط).

[79]هدسون (ر. أ.)
- علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: د. محمود عيّاد، عالم الكتب، القاهرة، 1990م، ط2.

[80]هلال (د. عبد الغفار حامد)
- اللهجات العربية نشأة وتطورا، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م، ط2.

[81]ياقوت (ياقوت بن عبد الله الحموي)
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م، ط1.

[82]ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش)
- شرح المفصل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ط1.

[83]اليغموري (أبو المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود)
- نور القبس المختصر من المقتبس، تحقيق: رودلف زلهايم، نشر: فرانتس شتاينر، فيسبادن، 1964م.